

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی





۳۱۷ معرفی

۲۱۲۰۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب	شریع الاسلام	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۲۰۴
شماره اختصاصی ( ۳۱۷ ) از کتب اهدائی: <i>چراغی</i>		



۳۱۷ معرفی

۲۱۲۰۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب	شریع الاسلام	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۲۰۴
شماره اختصاصی ( ۳۱۷ ) از کتب اهدائی: <i>چراغی</i>		



ونحوها هذا كله بالنظر الى دلاله ظاهر اللفظ بحيث يحكم عليه به الواسع من ظاهر  
 ما ما فيما بينه وبين الذي كان في الوقت عين ولا فلا والفرق بينهما وبين  
 الصريح مع اشتراكهما في اعتبار التصديق اللفظي ان الصريح يجعل عليه ظاهرا كما قرأناه  
 وانما لم يلق في جعله في بيته خلاف الكفاية فانه لا يحكم عليه الا باعترافه بكونه قد قصد  
 به وهو معنى كونه بدلي بنيتة وهو في لفظ المفسر ليعلم الدال وتشد به اليها مكسورة بالياء  
 المفعول ومعناه او يوصل الى دينه اذا ادعى بعض الصريح الوقتي او ضله وفي قوله  
 ولو نوي بذلك الوقتي دين بنيتة ثم قوله نعم لو قرأه قصد حكم عليه لا حتى لا  
 ظاهر ان ادائه بالنسبة على تقدير النية وان اقراره بقصد ليس من الاداء ومن ثم استدرك  
 بنحوه والاولي ان لقول كما اشرنا اليه ان بدلي بنيتة لو ادعى ارادة الوقف او ضده بقوله  
 امور **الاول** انه فرق في التذكير من احسن لفظ المصدر في جهة عامه كقوله تصدقت  
 بهذا على المساكين واضافته الى جهة خاصه كقوله تصدقت على كذا **الثاني** وجعل  
 الاول ملحقا بالصريح ويكون وقف بخلاف الثاني فانه يرجع فيكون بنيتة كما اطلقنا في  
 والفرق بين واضع ان ظاهر العبارة وجنوها وصريح العواذر والسرور ان كل واحد  
 من الالفاظ الثلاثة كما برهن الوقتي يقع به نية او ان تمام غيره اليه على ما تقره والامر فيه  
 كذلك ولكن ذكر الشرح في العذر وان ظاهر الاصحاب يدل على ان تصدقت وحده  
 صيغة واحدة فلا تفتن اليه عن الاول وتفتن الاول مع العذر وما ادعاه من الطائفة  
 غير ظاهر **الثاني** فيها بالصريح ما لو قال جاهدته وقتنا او صدقة مودة محمد قاتل  
 بها بدون دعوى النية وهو حسن لمرادته فيه الا ان فيه خروجا عن ضمير الوقتي المفعول  
 وظاهر عدم المسامحة في مثل ذلك وان كان الاخرى الاكتفاء باللفظ يدل على المطلوب  
 صريحا **الثالث** وله فالجست وسبقت قبل ليس وقتنا وان تجزئه لقوله صرحنا بالاصل  
 وسبقت العثرة ونيل لا يكون وفي الراجح التمسك وهذا اشبه قد استفيد من ذلك وما  
 قبله ان صرح الوقتي حسبه وما ذكرناه سنة واحدة لا يوقف على القرينة اجماعا وانما  
 يتوقف اجماعا وانما يتوقفان على خلافهما وجست وسبقت فذهب جماعة منهم  
 العلامة في التذكير والعذر الى انهما صريحا في كنه تفتن ومثلها اجبت بزيادة  
 الهمزة بعد الشكال هذا نظرا الى الاستقالة العري لهما فيه مجردين كما ورد في الخبر الذي



21

21

مفتی

مفتی



واحدة فان ظهرت باحدى المقدرين قدم واخرى فان ظهر من غيرهما جميع  
مع غير عمل به ثانياً واستغنى عن الثالث وان ظهر السطر اخرجت واخرى غيرهما  
ذكر وان ظهر اولاً رتبة السطر افاذا الاجتماع او رتبة السطر جمع بينهما ساقا وكل  
بناحر الثالث ولو كتب ابتداء سطر عشرين رتبة بعد الاحتالاس واخرج على الوجه الذي  
مؤثراته فاعلم ان هذا هو الذي يعنيه بحسب حال الفرض والا فكل الامور المحاب  
خال عن غير ذلك **قوله** واذا وقف شاهد كان صورها وبينها الموجود اذ احتال في الوقف  
ما لم يستتبع نظر الى العرف كالواجب بان ينظر الى العرف على ان حقها لا يدرى في الوقف  
لانها من خارج عن حصة الشاة التي حصلت مسبقاً في الوقف فلو كان هذا العرف على  
كونها كالجنا منها تارة ولما العقد كابتها ولما السبع بخلاف الجنا فانه وان كان يشاهدا  
في الاحتال الذي هو في قوة الانفصال الا ان العرف لم يجعله كالجزء والاصل عدم دخوله  
كجزء لولا دليل خارج لغيره والمراد ان الصوف والدين موجودان على الظاهر وفي الفرض  
فلا احتياط الدين وجزء الصوف لم يدخل ولا يريد ان تناول العقد لهما يقتضي كونهما من  
جمله الموقوف علاقتهم العقد فلا يجوز التصرف فيهما كالاصل لانا منع من كون تناول  
العقد بمعنى ذلك وانما يقتضي تحسب الاصل والطلاق الثمرة وهما من جملة الشاه  
فيستحقها حكمها كما يشهد اسم الثمرة اذا تجدد او افا دخل في العقد تبعاً بدلالة  
العرف كما قد رناه ولو كان الموقوف شجرة ففاهما الموجود للمواقف والمجتمعات للموقوف  
عليه كالحمل وحكم الاعضاء المعتادة للقطع حكم الثمرة بالنسبة الي المنفعة كتمثال  
في الوقف مطلقاً للصوف على الظاهر ولا فرق في الثمرة بين النخل وغيره فلا يدخل الموجود  
وان لم يورث فان ذلك التضمين حكم مختص بالنسبة كاسلف **قوله** ان يكون عيناً مملوكة  
للمنفعة العين على ما قبله الدين فقال المالك اما عين او دين وعلى ما قبله المبلغ  
وعلى ما قبله المنفعة فقال اما عين او منفعة ويجوز الاحتراز بالعين هنا على كل حال  
من السطر لعدم جواز وقفها وقد اشار في التضمين الى الاولين منها وركز المالك  
اما عدم جواز وقف الدين فظاهر لان الوقف يقتضي تحسب ومنفعة تطلق وذلك  
بمعنى امر اخر ارجا يحكم عليه بالتضمين والدين في الذمة امر كلي لا وجود له في الخارج  
فوقف قبل العين كوقف المهدوم ومن قرأ هذا واعلم جواز جهة الدين لغير

قطعا

المراد  
بالسائر

الاصحاح

من هو عليه ما ذكرناه ولا يفتقر بخبر من هو عليه لان امره ابراء واستقام  
لما في الفقه فلا يفتقر على غير خاصة بخلاف الوقف فانه يقتضي عسايدم ثانياً ويقتضي  
عن المحقق ولكن يساوي ذلك عند القابل لبيان جهة الدين لغير من هو عليه مع توقفه  
على قبضه فانه يلزم الجواز هنا كذا في ما قبل في العرف من ان الوقف شرط  
التجيز ومع عدم نفيه يكون مقتضى الوقف على امر اخر بعد العقد وهو باق  
تجيزه يندفع بان الجهة شرطها التجيز كذا في الوقف لم يمنع صحته تاخر القبض كذا في الوقف  
ولان المتأخر منه حقه هو القبض وهو غير مناف لتجيز الصبي كما لو تأخر مع تعينها  
خصوصاً على ما تقدم نقله في البيع عن الشهيد رحمه الله في بيع السلم قبل قبضه على  
غير من هو عليه من ان العقد اذا كان متعلقاً بما فيه كسبه لم يفتقر في عين  
شخصه انصب العقد عليها وكانت كالموقوف عليها ابتداء الا ان قدسيا  
منعهم ثم وثق ببيان ان الماسة الكلية لا يمكن لها وجود في الخارج لم يكن الموقوف  
موجود احوال العقد فكان في معنى وقف الموقوف وان وجد بعد ذلك  
واعلم انه لا فرق في الدين بين الموقوف والموقوف للموسر والعسر لا يشترط التجميع  
في المعنى المطلق او ما علم جواز وقف الدين سواء اسند الى معين لقوس من  
هذا الاثر اسام الى غير معين لقوس فاما ذكر في الدين من ان غير المعين باعتبار  
كسبه غير موجود فزيد الثاني انه غير موقوف الايضاً وجاز في الوقف واما  
المنفعة فوقفها مناف للغاية المطلوبة من الوقف من الانتفاع ببرم بقا عينه  
لان الانتفاع بما يستلزم استهلاكها شيئاً فشيئاً ولا يليق بحركة المكان الانتفاع  
مع عدم بقا العين بحسب وجواز التصرف في العين فيتمتعها النافع فيعوق  
الرضان معاً ولو قيل ان استحقاق الانتفاع الموقوف بالعين يمنع من التصرف  
فيها كالمعروف واختارنا التمسك ان ذلك محرم لا الوقف انجوز تأهلاً ولعلها  
من الالفاظ مطلقاً والامتناع الامرين وان شاركته العرف في هذا المعنى  
حيث يصح بما وبالحكم ففتحق الوقف هو العين لفتحق بها الا المنفعة وحدها

منه ما قبله

بطلان المنفعة خاصة على الاقل **قوله** ولو كان العقد وم ثم بعده على الو  
جود قيل لا يصح وقيل يصح على الموجود والا فلا شبهة هذا هو المنطق  
الاول وهو صورة كثيرة يحكمها عدم صحة الوقف على الطقة الاولى سواء كانت مودعة  
كاملاً او موجوداً ولو كان لا يتقبل المالك الموقوف الاخر بعد هذا وقد اختلف  
الاصحاب في حكمه فذهب المذهب والمحققون منه الى بطلان الوقف لانه  
لوصف له اما صحة الوقف مع عدم موقوف عليه او مخالفة شرطه لواقف  
وجزاؤه على خلاف ما قصده والتالي يقتضي بطلان الوقف على ما تقدم من مثله والملازمة  
ظاهرة لانه مع الصحة ان لم يجز اجزائه على ما يصح الوقف عليه المذكور  
او غيره لزم الاول وان انصرف الى من يصح الوقف عليه ومنه لا امر  
منه لغيره المذكور لزم الثاني ويذكر على بطلان الثاني ايضا قول العسكري  
عليه السلام في مكانه من المالك الموقوف على جسر ما يوقفها  
اهلها ولا يسمونها ان الواقف يقصد الموقوف بعد اذ قد انصرف المالك  
ليكون كالمعلق على شرط وهو باطل وهذا اصطفاً مطلقاً لانه انما يشرط ان هذا  
موقوفاً عليه ثم ان امكن انصرفه الاول اعتبره شرطاً فمعلقون انما انصرفوا  
فيجب الانتفاع لا في نقول الوقف والواقف او وقفه كمنعط الدار او  
تساوي من لا يمكن انصرفه موقفاً لانه لما كان المعتد بهما الا ان يرضى  
الواقف له كلاس شرط لزم من التمسك بالاتباع شرطه لالعاقب انما يلزم لو كان سلباً  
وبطلان الوقف انما يلزم لعدم كونه هكلاً موقوفاً عليه لكنه موجود قطعاً والاول  
سطحاً من المالك للمعتد بهما غايتهم ما اجابوا به من انه يظهر ما قلناه ويظهر  
بما نانا ان انقلض الاول وان اجعل شرطاً في انتفاع الثاني فوجعل الموقوفين  
لم يتحقق اخرج الوقف عن نفسه مطلقاً فليقع صحته وقيل لا يصح الا ان كان  
بشرط الوقف وشرط نفسه فيه شرطاً من العلم او فان بين وفوه وان كان معلوماً  
لغيره مع ان شرطه من غير منافع لغيره لوقفه لخلق المتنازع ويترتب على  
منقطع الوسطى الى المتنازع فانه يشاهد منقطع الاول فيها بعد الانقطاع وان  
الان فيما بينه من الوقف فافترق واضح وجعلها لا يغيره ولا يضره كسرها الى حال

ونشأ به

والعلوم انما لا يفتقر الى كثير من اعراض الوقف بل يبان له ان الفرض هنا على عدم  
الارادة العاقل نظر على هذا الوجه بالبريد تفويض الانتفاع الى المالك واحد او  
ذلك المصلحة العامة فكان في حقه جعل النظر اليه لكن هذا كله لا بد من وقوع الاشكال  
لما تقدم من ان بعد الوقف بحيث لا يستتبع الاطلاص من غير ما لا يفتقر  
الى المصلحة فلا يغيره بقصد خلافه لانه لا يفتقر الى الوقف لغيره  
وجعل مثل هذه الاطلاص نظر المالك واحد في حقه الانتفاع والمصلحة وهذه الثمرة  
الشخصية المستتقة عليها لا ترفع بمثل هذه الثمرة لا ينبغي ان يقال ان المصلحة  
يأتي خاصة ومثل حيث لا يصرح بالثمة في الامور المستتقة من غير ما لا يفتقر  
عليها ولكن القول في صحة الوقف على التمسك اما المتعدن فلا لان قسمتها  
مكتسبة لكل واحد من الشركاء يتوقف على تناظر وجه فيكون كالتصريف في المال  
المشترک بغير اذن الشريك فتستقر في ذمته حصته الشريك من ذلك ولو فرض  
في هذه الاحكام للمصحات على نفق قبضته في هذا الطريق **قوله** او على  
حكم لا ينبغي فصل تصرف المالك على المهدوم لا يخالف من تجوز لا يفي بقصد  
موجوداً بنية استتاره واما ما ذكره في المصحة يوم حصة الوقف عليه  
من جهة اخرى وهي اهلية الوقف عليه للتفكر فان شرط من حيث ان  
الوقف انما هو تملك العين والمنفعة ان قلنا ان الوقف يملك الموقوف  
عليه واما قبل ان يملكه ان لا يملك به والمالك لا يصح لشي منها والعرف من  
الوقف عليه والوصية لان الوصية معلق بالمستقبل وليس فيها نقل  
في المال بخلاف الوقف فانه تسليم على المالك في الحال فيقتضي اهلية المتصل  
اليه **قوله** اما الوقف على معدوم فبما لا يملكه فانه يقع هو انما يصح  
تبعية المالك الموجود اذ امكن وجوده غالباً او كان قابلاً للوقف  
كالوقف على اولاده الموجودين او من يجرد منهم او عليهم ولا من تجرد  
من اولادهم ومخوذك انما لا يحصل التابع من المالك وجوده كالميت  
او لا يملك المالك نفسه مطلقاً كما يترتب على حمله اخر كمنعظ الاخر او  
وسطاً كمنعظ الوسط او اولاً كمنعظ الاول او منه الى الموجود

وتجيزه



بحر في حاله ما احتق او انقضى او اوصى علي حرمه ورفاهه فحقها بقره وقره من روى سماعه مثل  
هذه الاخبار والنسازة الخافعة لاصول المنهج بل لاجماع المسلمين لا يبعد عن سلبه في المكيرو في  
قول الله والاولى المنع والحق المثل اليه لان لفظ الاول في معنى التفضيل واستدل الله بنسبته  
رفيع الجرح علي البلوغ والرشح نعم من الاستدلال بالمستأثر لان الحق لا يلبس بالغيرية في هذا التعريف  
لخاص لكن لما كان الجرح علي في الشرع والفتاوى مطلقا بل لا يوجب عليه في المبدأ اما مقتضى  
الدليل علي المنع وان كان لا يخلو من شيء **قوله** ويجوز ان يجعل الواقع النظر لنفسه ولغيره فان  
لغيره ان كان النظر اليه الموقوف عليهم بناء علي القول بانك هو الاصل في حق النظر ان يكون  
لواقع لا نه اصله وحق من تقوم بامتناعه وصرفه اهل فاذ اوقف فليجاءوا ما ان بشرط  
في عقد الوفاء النظر لنفسه ولغيره اولها ولا يشترط شيئا فان شرط نفسه صح ولزم وان شرطها  
لغيره صح بحسب ما عتبه فلا يحصى الشرط الشرع وقد شرطت فاطمة علي السلم النظر في حوايطها  
السهم التي وتفتق لامي الموقوف علي اللام ثم الحسن عليهما الله ثم الامرين ولها وشرط  
الحاكم علي السلم النظر في الارض التي وقفها لارضاء علي السلم واجبة اذ ارجع فاد الفرض احدهما  
دخل في الشئ مع الباطن في هذا كله ما لا خلاف فيه وان اطلق بشرط النظر في شئ العقد لا حد في  
للموقف علي المسكن فان جعله في الواقع الاول الموقوف عليه مطلقا فالنظر له وان جعله في  
للموقوف عليه ان كان معينا ولان كان علي وجه عام كما هو الاقوي فالنظر في الاول الي  
الموقوف عليه وفي الثاني كالمشترقي في الثاني لان النظر العام حيث لا يجرى خاص ويصرف الواقع  
في ذلك بعد العقد كما لا يخفى ثم ان تدرج الساقط الثابت بالحق من اوبالعمم اشتراك فيه  
وليس لاحد منهم التصرف فيرون اذن الباقين وان اخل احقن به اذا تقرر ذلك متقرب  
من قلنا ان النظر في الواقع ابتداء او مع شرط فاطمة اليه سواء كان عدلا ام لا لانه  
انما نقل ملكه عن نفسه علي هذا الوجه فينتج شرط وان كان غيره بشرط ان شرطت  
عدالتا فان لم يكن عدلا اوضح عنها خارج عن النظر وكان الحكم فيه كما لو اطلق بشرط  
نه مضافا اليه فكلما اشتهر الي النظر وكان الحكم في كماله اطلاقا وبشرط فيه كغيره  
كما يقتضي كقولنا لوصي ولو عاين اليه العقد له بعد وجوبها عاين اليه ان كان  
مستورا عن الواقع والا فلا ويमान كراهه من عدم اشتراط عدالتها ان شرطت  
لنفسه وطع في ذلك كراهه مع احتياجها لشرطها مطلقا وجب الواقف عن الملك ومساكن  
لغيره فلا بد من اعتبار العقد في ذلك كما يقتضي غيرهم ان النظر المشروط في نفس العقل

الشرط في النظر في الواقع

لازم من جهة الاطلاق لا يجوز له ان يملك مطلقا فهو الامور الكون مع الشرط ولو  
كان منصرفا لم يقبله بعده بالنظر المستأثر المجاز له ان يملك مطلقا لا نه جديدا كما  
لكل من يملك علي المنع ويطول له النظر فيقول لا اصل له فيقول عليه لا يملكه بل يملكه  
غير واجبه في الاصل فليس مستحب فان ارضاه كما لا يملكه ابتداء فاعتقوله المالك  
او الوقوف عليه فقتل الحاكم مطلقا فخرج الوقوف عليه عن احتقاق النظر في شئ  
فعوده اليه يحتاج الي دليل بخلاف الحكم فان نظر عام وكما عرفت بشرط النظر لو احي  
ومتعد موجودا ليجوز جعله لمعدوم لبقاء الجوف في سطون وان ربي وما  
نشا كل ذلك لعلنا بعموم الامور الوفاء بالشرط ثم ان شرط الناظر شيئا من الراجح  
وكان ذلك اجرة علي العمل او ان وطبقنا الناظر في الوقوف العاين له ولا  
وتفصيل الرابع وقسمته علي المستحق وحفظ الاصل والعقل وتكون لكل من صالح  
هذا الحكم مع الاطلاق ولوقوفه اليه بعضها اختصه ولو شر كغيره عتبه  
هذه مطلقا المستأثر اعلی للاجتماع والا تفرق ان اتبع ولو اختص واحد هما بالعد او  
بقا عليهما غير الله المالك حيث لا يكون منعلا او انتم الي الموقوف وليس ان انتقل  
اليه النظر كما تقدم وحسب تحقيق الناظر وجه لا يجوز التصرف في شئ من الا  
عالم المذكور ولا في كمن العقل الامان به وان كان المتصرف هذا المستحق  
لها وانما نظر غير مستحق عملا بالشرط لكان هذا هو الذي يقتضيه الاطلاق  
النظر الا ان فيه اشكالا **القول في الاختص** في وجهين احدهما ان كان الموقوف  
عليه متحدا اما ابتداء او لا فان في بعض الطوائف الخافاة من خصصا لهما  
فتوقف تصرفه فيها علي ان الناظر بعيد لعدم الفايده خصوصا مع تحقق  
صرفها اليه بان يكون فاضله عن العاين وغيرهما مما تقدم علي نفسه  
نظر اشكال الحال في قولنا في ذلك قطعا لاحتمال الخياع اليه او لبعض باقي الاور  
المتقيد علي اختصاص الموقوف عليه وثانها الاوقاف العامة علي المسلمين ونحوهم  
التي يريد الواقع انتفاع كل من الوقوف عليه بالثمن اذا لم يملك شيئا والكتاب  
فان مقتضى النافعة ايضا علم جواز تصرف واحد منهم في شئ منها الا باذن الحاكم

ظاهر  
انما هو الاصل في  
الملك فلو لم يملك  
الملك

ما كان يمين الا واما ما عاين الله الذي يوجب صفة الرجل الدال على الخواص فيخصه في ذلك  
التميز الذي يميز بين هذه الامور والافراد بين خاصه واختاره ابن اريستو بعد ما نظرت كثير  
وقول المسلم فان قال بعد ما كان كلام الشيخ غريبا عن ذلك فمقتضى ما عايننا هذه  
المسلمة التي في الوقوف عن القدم الا ان يكون الكافر احد الدالين ووجهه في بعض اصناف  
الوقوف تعالي بخاصة في الدنيا معروفة فاقول صحتها الانسان يولد في حكمة فان لم يكن  
من الصواب بالمعروف من صحتها مع حاجتها فبالحجج بين الا انه وكيف كان فالقول  
بالبيع مطلقا من غير وقول المسلم الا في وجه واحد وانما انما في عبادة المنتهين  
الا الوقوف علي الكافر غير ما كان في حرج الذي في فعله من ان هدم **قوله** ولو  
وقف علي الكنايس والسبع اجمع لما خذوا الوقوف علي هذا الدال من وجوب الوقوف  
علي المساجد ونحوها وحده علي كونه واقعا علي المسلمين لا يفي لمن اهدرها  
لهم احدهم كون الوقوف علي الكنايس والسبع جائزا ان كانت لاهل الدن  
من شاة علي ان الوقوف عليها وقف علي اهل الدن من وان احتصر بعض  
مصالحهم فيمنع علي خلاف ذلك لغيره بين الخمين فان الوقوف علي المشرك  
مصلحة للمسلمين وهو مع ذلك طاعة وتزكية في وجهين **قوله** وجها  
المصلحة المانعون فيها ولكن الدفق علي اهل الامانة نفسها فان كان  
لا يستلزم المعصية ان نفعهم من جهة الحاجة وانهم عيان للدن  
جملتهم في اوم المكرمين ورفعت ان يتولى منهم المسلمون لا  
معصية فيه ولا يثبت عليه من اعانتهم علي الحرم كسائر الخمين  
واكلهم فيمنعهم والى هاهنا الجها المجرم ليس مقتضى الدن  
حتى لو فرض معصية كذا بطلان في ومثلي الواقع عليهم لا يوجب  
كفارة بل في نفس المسلمين من تلك الخبيثة بخلاف ما لو وقف علي المسلم  
وصرفه من المعصية فانه لا يقع نظرا في المعصية الا صلي فكل هذا  
وهذا الخلاف في الوقوف علي الكنايس ونحوها فانه وقف علي جهة خاصة  
وتصالح اهل الدن من جهة معصية شخص لا بها عاينهم علي  
الاجتماع اليها للعبادة ان المنسوخة والمجردة والوقف المعصية

لعمري ما كان  
عليه

حاشا لبدء ارباب الدان في بيع الوقوف حاشا او ما تاملنا المنع من الوقوف علي  
الكنايس ونحوها بان من جملهم من يملك الوقوف عاينهم من غير خلاف فاعان المساجد  
وباقى اهل الدن من غير شرط ان الكنايس ما جازت له عاينهم بل يملكها  
غلب في بلد الاسلام ونقصه في كنيسته لا في احد الكنايس في ارضه الا  
سلام او رخصته من الاطلاق من غير صرف **قوله** وكذا الوقوف في  
الزنازة ارتفاع الطريق وبشارب الخمر المران انه وقف عليه من حيث هو  
كذلك بان جعل الرخصة من الوقوف ووجه عدم التصريح ظاهر لا نه معصية من  
حيث الاعانة علي فعل الحرام اما الوقوف علي شخص منصفين لا من حيث كون  
الوقف مناصفا من سوا اطلق امر قد جفت له **قوله** وكذا الوقوف علي كتب  
ما نسبها الا بالثبوتين والاطيل لانه لا يجرده فيه بقوله تسما الان علي ان  
ما يابيد بغيره ليس هو الذي له الله وان كان منسوخا لغيره الوقوف عليه من  
هذه الجهة والمراد ان يغلبه ليس هو الذي له الله وان كان بعضه منه  
للعلم بانهم لا يجرى جميع الكتاب بل بعضه ونظم الوقوف علي الكنايس ظاهر للعلم  
والمنع معصية كتبتما وحفظهما الغير النقص والحج وقد روي العامة  
ان النبي صمخ الي المسجد هذا في غير صحيفه فيها سورة التوراة فيقتض  
صم لهما والصحيفة في يده وقال له اني شكر الله يا ابن الخطاب المرات بها ايضا  
نقيب لكان افي موصافها لما وعد النبي اياه وهذا يدل علي ان النظر اليها  
معصية ايضا والامر اعصيه منه الذي لم يبيح جوان الوقوف عليه علي  
العبد الذي يجوز ما سلكه الا حله وهو النقص والحج لان المحجج لما ع  
الان الغرض لما كان نادرا اطلق المنع من الوقوف عليها **قوله** ولو وقف  
الكافر جاز **قوله** وقف الكافر علي احدى الكنايس وفي معناه وقف علي بيع  
وكنايس الا ان عتده البها في العبادة بهيكل لتوط ما ليس بمرايين



فكأن كل شيء صنف لان صنفه الى ان الشغل الفاسد لا يفسد العقل بل  
سمر على الغاية وهو قول ضعيف وقد تقدم الكلام في ضعفه وان ذلك خلاف  
المقصود الذي لا يتم العقدين وقد كان الموقف عليه موصولا لان الله  
ابتداءً من حق او بعد حين فلا يقع فصل في الواسطة التي هي بين العقول والصحة  
للشغل في الحلق وهو من طمحتي ما حاكم الصبر والتمسك حتى لا يفسد فلا  
يسلك وقد فرغ من الامال انظر في الصحة مبطلة اذ انشأ ذلك في الحق من  
بطان الوقت لا يحجب على القول بالصحة بل يصرف ضعف الوقت في الصحة لا يصح  
اعتبار انقراضه بل ان ينقض او لا يحجب او ميت فانه يكون في حق الحق  
لمن يصح الوقت لا وجود له لعدم ان كان الموقف عليه ولو لا يمكن اعتبار انقراضه  
كالعدم منه ومن فالصبر في الصحة في الملة لا يستحق غيره وهو الصحيح ومنهم  
من قال لا يصح في الصحة للملة لانها مفعول متعذر الوقت لعدم بشرط انقراضه من قبلهم  
والشرط لم يوجد ضعف في الوقت والمساكن مدة بقا الموقف عليها ولا ثم اذا  
انقضى ضعف الصحة ولا ينفى عن ذلك ضعف هذه الوجوه لعدم الدليل عليها  
وذلك قد تقدم في الالف لاهل المصنف على تقدير الصحة مشكك **وله** في الوقت  
لا يملكه على ذلك في الصحة لثبوت المنع عنه الحق فيه كما تقدم وينبغي القول هنا  
بالصحة صحتها لو كان ملائكة لا يعرف من انقراضه كالوقت على الميت او الحايض  
او حبل وقت انقراضه كالموقف على الملك فان انقراض الوقت ابتداء  
الى صبح الوقت عليه خلاف الشرط والعدم معلوم في وقت حتى يكون  
هناك شرط متعذر الى وقت من غير كماله لكن الشيخ هنا جزم بانقراض الوقت  
الى من يصح عليه ابتداء كما حكينا به عنده ولا يخفى ما فيه ولا يصح على  
المملوك **وله** ولا يصح على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم  
يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه  
الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز  
عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض  
العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

والصحة لا يملك على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

والصحة لا يملك على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

الحسين وهو الوقت على العصابة المذكورين ووجه الجواز اعتقاد من شرعية  
واقترارهم على بعضهم وهو ان يشترط في الوقت القرية كما هو ظاهر  
كلامهم حيث لم ينعزلوا عن الاسترخاء والا استكمل من حيث ان ذلك معصية  
في الوقت فلا يحقق معنى القرية فيها الا ان يرد وقتها في الجواز ان  
لم تحصل او قصد ما من يعتد حصولها وهذا هو الظاهر **وله**  
والمسلم اذا وقف على الفقرا انصرف الى فقراء المسلمين دون غيره  
ولو وقف الخليلي كذلك انصرف الى فقراء المسلمين ولو كان الفقرا  
جميعا معزفاً مقيداً بصغير العموم الشامل للمسلمين **وله** كان  
مدلول الصغرة هذه التشبيه ثبوت الوقت على الفقراء للعموم الا ان  
ذلك مفهوم لغوي والعرف يخالفه فانه يدل على ارادة المساك فقراء  
المسلمين وارادة الكافر فقراء مختصة فمختص به لان العرف مقدم  
وقد انتم بمحقق دلالة العرف وشهادة الحاشي عليه فلو انكثت  
فلا معارض للعد الا ان ثبوتها لما كان ظاهر اطلاق غيره على ما دلت  
عليه المادلة خلافاً من الوقت على الفقراء كما هو حيث يكون الواقع للمسلم  
او بالعكس وعلم الواقع بذلك انصرف الى الموجود كيف كان علماً بالانقضاء  
وهذا من بطلان الوقف حيث لا يصرف له مع امكان حمله على الصبر ولا تنافي  
القرينة ولو لم يعلم ذلك فحق كون الحكم كذلك وجهان من وجود الاتفاق  
والعموم المتناول للموجود من انه يبعد العلم لا توجد القرينة الصارفة  
عن المتعارف ولعل الحاقه بالاول **وله** اولي **وله** ولو وقف على المسلمين  
انصرف الى من صلى الى القبلة اي من اعتقد وجوب الصلاة اليها  
حيث تكون الصلوة واجبة والمراد انصرفه الى من دان بالثبوت وتبين  
واعترف من الدين بما علم مشروعه ومن الصلوة اليها وان لم يعلم حيث

لا يملك على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

وجزءه فان الوقف عقد والعقد تابع للمقتضى فكيف ينصرف الى مولاه وهو  
وهو غير مقصود **وله** ويصح الوقف على المصالح كالقنطرة والمساجد لان الوقف  
في الحقيقة على المسلمين لكن هو حرفي الى بعض مصالحهم وادراك التعليل  
الى جواز سوال من على جهة الوقف المتكدر حيث ان هذه المصالح المذكورة  
وتشبهها لا يقتل المملوك وهو شرط صحة الوقف كما هو متقرر في الجواز لان الوقف  
وان كان لغرض متعلقا بالمصلحة المذكورة الا ان في الحقيقة وقتل المسلمين  
الغالبين للملك غايه ما هناك ان وقفاً على المسلمين باعتبار مصلحة واحدة  
لانهم المتفعون بها فان الفرع من المصلحة قد يكون هو المصلحة للعبادة  
واقامة شعائر الدين ونحوه فكان وقفاً على غير بشرط ان يكون في حق  
مخصوص وهو جازين ومثل الوقف على كنان الموقوف ومنه جزم  
فحقن لكل **وله** ولا ينفى المصلحة على الخلق وان كان يحكمه الوقف على الخلق  
وان كان اجسامه من المسلمين احدها الوقف على الخلق والمستند عدم  
جواز مطلقا القول على الخلق فقاموا بموت بالملك واليوم الاخر ومن  
منه ان المملوك لا يملك ما يملكه اربابا هذا لا بد والوقف منع منه فيكون منعاً عنه خصوصاً ان  
قامه في الوقف القرينة لا ينافي مولانا الوقف انتم وجدوا ما فيه ومنه ينعزل عن وجهه وما  
الحق في المصلحة من عدمه وهو ما في حق من لا يملكه فان له الوقف على كل كسبي  
اخر وعوم قوله من الوقف على حسب ما يتفقا اهلها وغيره من الاخبار الملة ان لا يملكها  
عليها العرف في ذلك المنع فان الظاهر من العرف ان المولى له من حيث كونه تعالى الله والا  
لحم جان منعه على وجه اللغو والحق من الاكراه بغيره من حيث الوقف ان ينافيه  
من حكمة اخرا وهو ان التعرف في مال الخلف تامل في التفرقات المستلزمة لتغير  
وكيف كان فالمنع من المنع والثبات في المصلحة الذي وفيه احوال اهلها المنع  
مطلقا لا بد للمتقدم وهو قول سلا ورواين البراء والثاني المولى مطلقا وهو الذي  
اقتضاه المصنف العموم السابق وقوله تعالى لا يملك الله من الذين لم يملكوا  
في الدين ولا يخرج من زمانه ان سرقه الدين والخيل السابق وان لا يملكوا ان  
كان الموقوف عليه قريشاً ونحوه وهو محمول على الشخص وجماعه كما عرفت

والصحة لا يملك على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

والصحة لا يملك على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

كوفت على ما عبط كذا الملق كان في المصلحة لا يملك على المولى ان يملك  
وهي مختصة فيها بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على

لا يملك على المملوك ولا ينصرف الوقت الى مولاه لانه لم يقصده بالوقت بغيره بغيره ان المملوك لا يملك شأنا ولا يملك ما لا يدخل فيه الوقت كفاصل الضريبة ولو قلنا عليه مطلقا مع الوقت عليه وان كان يجوز عليه ان لا قيل مولاه وبني يقول ولا ينصرف الوقت الى مولاه خلاف بعض العامة حيث جاز الوقت عليه وجعل مصره في المولاه ويقول ان لا يملك على



ويشاهد كونها الواقعة دون ابايهم وان كانت الحياض قد تشبه بخلافه فيستدل على القوة  
والاجداد وقدم الاقرب الى الواقف فلا يثبت في الامام والاحوال كل ذلك ونسبنا  
الاحتياط في كل مرتبة لان ذلك هو الاصل الا ان شرط خلافه فيمنع شرطه لانه شرط لا يثبت في  
معنى الوقف معب الوفاة ومقتضى مقتضى الظاهر انه لو اخرج الاخوة المحضون والاقبال  
اول الامام كل من اشترى كرا في الاحتياق واستوفيه وامر فيه كذلك والشيخ قول بان  
المغضوب بالابوين اولى من المغضوب باحدهما حتى بالام فيكون الاخر للابوين ابي من  
الاخر للام وهكذا وهواه العلامة في المختلف في الاخر وقطع بجهة التحريم مطلقا من غير  
فرق بين الاخوة وغيرهم من مقرب بالابوين والاقرب المشهور **قوله** فالوقف له عده  
بطل وكذا الوعده بغيره متوقفه وكذا الموجه لمن ينفق من غالبا اني قوله وهو المشهور  
وهنا مسئلتان احدهما ان ينفق الوقف بماله كمنه مثلا وقد قطع المصنف بطلانه لانه الوقف  
بالشرط التام فاذ لم يحصل الشرط يبطل وقيل انما يبطل الوقف ولكن يعبر به  
كانا بغيره لوجه الحقيقة وهو الصيغ الصالح للحبس لاشترائه الوقف والحبس في المعنى  
فيكون اقامه كل واحد مقام الاخر في اذ اقرن الوقف بعد التام كان فيه اربعة  
الحبس كالمواثيق للحبس بان لا يبد فانه يكون وقفا كامر ومقتضى الاقرب لكن هذا  
انما يتم مع قصد الحبس فالوقف قدس الوقف للحبس وجب النقص بالاطلاق لفقد الشرط  
والثاني ان يجعله لمن ينفق من غالبا وفي حقه وقفا او حبسا او مطلقا من راس انوار  
امثال انما المهر واختار اولها ويمكن ان يكون الثاني لان وجوب اجزائه حتى ينفق من  
المسكنات فيلزمها ووجه الاول ان الوقف نوع تكميل ومصدق فيتمتع اختيارا للمالك  
في الخصص وغيره ولا صلاية الفهم وعموم الامر بالوقف بالاعتد ولان تكميل الاخير  
لكن بشرطه تكميل الاول لزم تقدم المعلول على العلل ولم يرد ان يعبر بالحق  
على الكلام ان فاطمة عليها السلام اوصت بماله لولدها الحسين بن علي بن الحسين  
ثم الى الحسين ثم الى الاكر من ولدها ولهم ما سلف من نفعه العسكري والوقف على

علم ان الوقف لا ينفق من ماله الا في  
نفسه من غايته

هذا هو المقصود  
من الوقف

عن الابان لا ينفق من امره الا على الصغار وعلى حرقه يخرج دونه احله  
ومن ادراجها من الصغار على الصغار بل ينفق بالكره كما بينه عليه فلم ولا ينفق  
مع اصوار او جعل جمع الذنوب كما بان وان صغرهما وكبرهما اصاب في كذا ذهب اليه  
والثاني ان المعروف من اطلاق القابلين بالذنب المشهور ان المؤمن معتقد  
امامة الاثنى عشر كما ذكرناه دون غيره بل يترك اشتراط امر اخر ولكن الشهيد  
في الدرر صرح باشتراط اعتقاد ائمتهم بناء على ان سلامة المذهب ونفي اشتراط  
نظر وان كان ابي ويلزم اشتراط اعتقاد قضائهم على غيرهم وغيره من  
معتقدات الامامية المجمع عليها عندهم والقتا وبخاليه عنه والظاهر يشهد  
بخلافه **قوله** ولو وقف على الشيعة فهو للاماميه والجار وديه دون غيرهم من  
فرق الزيدية اسم الشيعة بطلان على من قدم على علم الله الامامه على غيره بعد  
النهي ولا يشهد بان كونه الاماميه منهم وكذا الجار وديه من فرق الزيدية وكذا  
الاسما عليه حيث لا يكون ملاحقه واما باي فرق الشيعة كالكيسانية والواقعية  
والفطرية فياخر لكن لانها اضعف استغنى عن ذكرهم والقول بانصرافه الى من ذكر  
هو المتفق من اصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم وقيل ابن ادرس فقال ان كان الوقف  
من احدي فرق الشيعة حمل كلام الامام على شاهد حاله ونحو قوله وقصم  
وصرف في اهل خلعته دون عداهم عملا بشا عدل الحال ونفي عنه التذكرة البين  
وهو حسن مع قيام القرينة على اراءه لفرقة ومع اشتباه الحال فالحكم لهم  
اللفظ كالمسلمين واما قيل باختصاص الاسم بالاماميه وهو غريب وقصم الجار  
من فرق الزيدية لانه لا يتولى عنهم باحاطة على ونجته من المتابع سواهم  
فان الصلح بينهم والصلح بينه والصلح بينه يقولون باحاطة الصلح من هاتان  
اختلفوا في غيرهما والجار وديه ينسب الى الجار ورواه اسد زيا داس المنذر

**قوله** وقد عقد الصلح على جميع اذ اوجب الوقف على نفسه دخل فيها كل من  
انطلقت عليه من اهل البيت بطريق جميع هذه المسائل التي مع اقرارنا في  
الاصطلاح على الاطلاق لا ينافي في انفراد الله ومع السداد يجوز على المتعارفين عند  
الواقف وهذا يخرج الخلاف في الحكم **قوله** فلو وقف على الاماميه كان الاثنى عشرية  
اي القائلين باحاطتهم للمعتدين لها والاماميه في اعتقاد عصمتهم كما سبق في الموضع  
فان الشاهد يشهد على ذلك في ذلك في ذلك وفي ذلك في الاشتراط اجتناب  
الكبرياء وليس كذلك والفرق بظهور دليل القائلين باحاطتهم فان مقتضى الاماميه  
لا يدخل في العمل مطلقا خلاف المؤمن **قوله** ولو وقف على الزيدية كان القائلين  
باحاطة زيدا على جم الزيدية ينسبوه الى زيدا بن علي بن الحسين عليه السلام  
ويجعلون الامامة لجهة لكل من خرج بالسيف من ولد فاطمة من ذوي الرأى  
والعلم والصلاح هكذا احكم النجاشي وبعثهما الاكثر وقال ابن ادرس هذا  
الاطلاق ليس بجيد لانه الواقف زيدا كان كذلك وان كان اماميا  
كان الوقف باطلا بناء منه حل ان وقف الحق على غيره باطل وهو باطل **قوله**  
ويشترى المذكور والاثاث المستبوع اليه من جهة الاب نظر الى العرف  
خلاف للاصحاب به لا يشك في دخول المذكور والاثاث المستبوع وان وقع  
لفظ المذكور كما في الشاهين والعلويين لان اللفظ يشبه الاثاث شيئا كالثامن  
في جميع الخطاب الواقف في التكاليف في الكتاب والشيعة ويصحب اطلاقه  
على الاثاث فيقال قلانه على يد او هاشمية او قميية وغيرها والخلاف الذي  
اشار اليه من الاصحاب في اختصاص النسب اليه بالاب او عمه بالار  
والامام المشهور بينهم الاختصاص بالار لانه المعروف عنه انه ورث  
قال الله ادعهم لابيهم وقالوا لهم علمنا من كان من بني هاشم وادعهم من

من سائر قريش فان الصلح على جميع اذ اوجب الوقف على نفسه دخل فيها كل من  
انطلقت عليه من اهل البيت بطريق جميع هذه المسائل التي مع اقرارنا في  
الاصطلاح على الاطلاق لا ينافي في انفراد الله ومع السداد يجوز على المتعارفين عند  
الواقف وهذا يخرج الخلاف في الحكم **قوله** فلو وقف على الاماميه كان الاثنى عشرية  
اي القائلين باحاطتهم للمعتدين لها والاماميه في اعتقاد عصمتهم كما سبق في الموضع  
فان الشاهد يشهد على ذلك في ذلك في ذلك وفي ذلك في الاشتراط اجتناب  
الكبرياء وليس كذلك والفرق بظهور دليل القائلين باحاطتهم فان مقتضى الاماميه  
لا يدخل في العمل مطلقا خلاف المؤمن **قوله** ولو وقف على الزيدية كان القائلين  
باحاطة زيدا على جم الزيدية ينسبوه الى زيدا بن علي بن الحسين عليه السلام  
ويجعلون الامامة لجهة لكل من خرج بالسيف من ولد فاطمة من ذوي الرأى  
والعلم والصلاح هكذا احكم النجاشي وبعثهما الاكثر وقال ابن ادرس هذا  
الاطلاق ليس بجيد لانه الواقف زيدا كان كذلك وان كان اماميا  
كان الوقف باطلا بناء منه حل ان وقف الحق على غيره باطل وهو باطل **قوله**  
ويشترى المذكور والاثاث المستبوع اليه من جهة الاب نظر الى العرف  
خلاف للاصحاب به لا يشك في دخول المذكور والاثاث المستبوع وان وقع  
لفظ المذكور كما في الشاهين والعلويين لان اللفظ يشبه الاثاث شيئا كالثامن  
في جميع الخطاب الواقف في التكاليف في الكتاب والشيعة ويصحب اطلاقه  
على الاثاث فيقال قلانه على يد او هاشمية او قميية وغيرها والخلاف الذي  
اشار اليه من الاصحاب في اختصاص النسب اليه بالاب او عمه بالار  
والامام المشهور بينهم الاختصاص بالار لانه المعروف عنه انه ورث  
قال الله ادعهم لابيهم وقالوا لهم علمنا من كان من بني هاشم وادعهم من







والاول هو المذهب الثاني لعدم الصحاحين فانه قاله لا يخرج الوقف عن بطلان  
وهو منصوص في السلا وهو من ذهب الشافعي المذهب بالحق حيث ان يخرج استصحاب  
حصرهم وهو موقوف على الاحكام والاولى على جهة الوقف على الفقر والمساكين وعلى  
المسكين والموقوفين من ثمنها وهم لا يخرجون من بطلان الوقف وهو المذهب الثاني  
الموافق ومنه قوله بحيث لا يملك من المال المستعمل في الوقف ولا يخرج من المصلحة  
استدلاله على ان ما مشعر بالاجماع عليه **قوله** ولو وقف على الذي يجوز ان الوقف  
تصلبه فهو كالا باحة المنفعة وقيل لا يصح لانه يشترط فيه نيته القربة ولا يشترط  
لان الوقف في كل حال دليل الجواز وحاصله ان الوقف كاسبق فملكه عن او متصرفه الذي  
قابل التملك والباحه و اشار الى ان عدم الصحة مبني على اشتراط القربة وقد علم من عدم  
اشترائها فيما سبق ومن جعله تليجا ومن قوله بعد نقله اشتراط القربة والاول  
اشبه لان مختاره عدم اشتراطها في الوقف وهو الوجه لعدم دليل صالح على اشتراطها  
وان توقف عليها حصول الثواب وعموم الادلة على صحة وان الوقف على حسب ما يقعها  
اربابها يدل على عدمه وقدرهم الكلام في محتمل هذه الاقوال ولعلم اعداد المسلمين  
على الخلاف وقد ذكر الحكم فيما سبق من **قوله** وكذا يصح على المرتبة المارضية المزمرة  
عن حله والمرأة المرتبة عن طهره اما الرجل المرتبة عن طهره فلا يصح الوقف عليه لانه لا  
يقبل التملك وهو شرط صحة الوقف ووجه صحة الوقف على المرتبة ما تقدم من وجه الصحة  
على الخاف لانه لا يمتنع **قوله** وفي الخبرين قولان اشبههما المتخير قد تقدم الكلام في ذلك  
وما يدل على القولين وكذا اعداه لا يشبه على الخلاف وكان الا في الاكتفاء بذكره مرة  
واحدة وكذا الذي **قوله** ولو وقف فلم يذكر المصنف بطل الوقف هذا هو المشهور بين  
الاصحاب لما اوقف فيه على مخالفي الا بين الجليلين وخلافه غير قاطع هنا على قاعدة  
الاختصاص وبطلان عليه ان الوقف في ملكه كما مر فلا بد من ملكه كالمسك كالمسك  
باعتدالين كذا او ذهبت له ولم يذكر المصنف بطلانها قاطعا ولا ولو وقف على مجهول

لا يفرق بين كل ويوقف به اطلاقه لان واحدهما معد عرفا وشوهر لهما شيئا كما  
يدخل الا ان في صيغة الموقوفين بان كونه من موقوف المسلمين من كل بقية من  
الخروج والنواصب والافاضة والحق سبحانه وتعالى لا يفرق بين كل بقية من  
المسلمين والخارجين من كل بقية من موقوف المسلمين من كل بقية من  
بين كون الواقف من المسلمين يوقفه او غيره على بالعموم وقيل ان كان الواقف غيبا  
بشهادة الحال كالموقوف على الفقراء او يان تخصيص عام لا يقتضي تخصيص  
اخر وبشهادة الحال متنوعة والفرق بين المسلمين والفقراء ان ايراد الوقف على  
جميع الفقراء على اختلاف ولا يعمد بتأويل مقالا تهمر ومعنى انهم يعين اختلاف  
ايراد موقوف المسلمين في اطلاقه فانه لا يخرج من مطلق عرفا ولا فدا المشقة  
نعم لو كان الواقف من احد الفرق الحكم بكونه خارجا لا يخرج قبيله وقد لا يخرج  
لمن يملكه بغيره ايضا حيث لا يستلزم هذا ما يخرج احد وعمل اختصاص من عدم  
الحرم ان يقيسه خاصة اقتضاه ان تخصيص على محل معين وهو حسن الا  
مع شهادة الحال بخلافه **قوله** ولو وقف على المومن انصرف الى الاثنى عشر  
وقيل ان من اجتناب الكبار والاول اشبه به الا يان يطبق على معنى عام  
وخاص فالعام هو التصديق القلبي بكجا ربه النبي صلى الله عليه واله والقرار باللسان  
كاشق عنه وهو احص من الاسلام مطلقا وهذا المعنى معتبر عند اكثر  
المسلمين والخاص قسما من احدهما ان ذكر كرج العمل الصالح بمعنى كون العمل  
جزا منه وصاحب الكسيرة عليه ليس بمومن وهذا هو المذهب المشهور  
وقربه من قول المختار بان لفظة من المومن من المتزكيات والشا في  
هو اعتقاد دامة الاثنى عشر اما ما عليه السلام وهذا هو المعنى المتعارف  
من الامامية فاذا وقف واقف على المومن واطلق فان كان من الاثني  
انصرف الوقف على الاثنى عشر لانه المعروف عند من هذا الاطلاق

ان كان من شرطه فظاهر المصنف والاكثر كونه كذلك وهو مشكل لان ذكره في موقوف  
عنه ولا يصح من جهة اليه فكيف يخل عليه وليس الحكم فيه كالمسكين في ان  
لفظه عام فيلحقه في ما دل عليه اللفظ وان خالف معتقد الواقف كما  
تقدم لان الايمان لغة هو مطلق التصديق وليس مراد هنا واصلا لها  
تختلف بحسب المصطلحين والمعنى الذي اختاره اكثر المسلمين هو المعنى العام  
لوقيل بحمله عليه اذا كان الواقف من اهل ما كان حسنا او قال اذا كان من  
العبدية بحمله على معتقده او من الامامية فحمل معتقده او من غيره فعلى  
معتقده علما بشهادة الحال ودلالة العرف الخاص والفرق بين المالك والموقوف  
الواقف اماميا وغيره كما انفق لكثير من قدامنا تعارض العرفان عند محل  
حمله على المعنى المشهور من الاخبار ووجه لانه اعرف اذا انصرف ذلك فهل يشترط  
مع كونه المذكور في المعنى المشهور اجنبيا بكتاب الله صلى الله عليه وسلم رحمه الله  
نعم فلا يجوز للفقهاء من الامامية اخذ شيء منه وتبعه عما هو عليه من اجل انه على  
ان العمل جزء من الايمان كما هو مقرر عن السلف ووجه في كونه من الاخبار  
وانه مركب من لفظ اشياء اعتقاد بالجنات واقدار باللسان وعلى الاكثر  
فيكون العمل لفظ الايمان والمشهور وهو الوجه عدم اعتباره واليه ذهب  
الشعربهم الدقة التبيان اجنبيا لمحقق في الكلام من الايمان هو التصديق  
بالقلب والاقرار باللسان على الوجه السابق وان العمل ليس بجزء من موهو  
شرط بغير هذا امران احدهما انما بل يجوز ان الفاسق عبر باشرط  
اجتناب الكبار وقمع عليه حرمان الفاسق من المومن وبين الفصل  
والفرق تغاير كثير فان القس يقبل بالكتاب والاصول على الصغار  
ومعنا لعمري وان لم يكن العمل جزءا من الايمان القس يقبل بالعدا فاذا  
ازالتها لمخالفة العرف ثبت الغش ولا شبهه في ان تلك الموهو لا يخرج

حسب ما يقعها اهلها واحبب عن الاول بان التملك لم يفتقر لوقف وكذا الموقوف  
واه ماله الموقوف موقوف على اجتماع شرائطها وهو عين التنازع لان المعنى محمل فيها  
انما يبيح الامر بالوقف بالاعتقاد بوقف على محل يحقق العقد وهو موضع النزاع وكون  
تملك الاخر شرطاً لا يمتنع من حيث انما الشرط بان الموقوف لا يفتقر لوقف حتى الوقف  
مقتضى فاطمة على الامانة فيمنع من حيث انه لا يمتنع بالوقف بل بالوصية ولا اشكال فيها  
ولو سلم ان ارجع الوقف على ما عليه على بتأيد وارجع المصنف على الامانة وانصرف  
باعتدالين في الدنيا وقوله اجابات متعللان ان يفتقر قاضي يرد على المومن وقوله  
العسكري على متوقف على تحقق الوقف وهو المتنازع وفيه نظر لان التملك لوقف محقق  
في الحبس واخبر به وبذلك منه واشترط ان لا يبدل متنازع مشكوك فيه فيجوز التملك بالمال  
وعموم الامر بالوقف بالاعتقاد لا يشبه في كونه عقدا خا بة النزاع في بعض شروطه  
ولا استدلال بعدم اقتران الجليلين الى ان ترد المومن على بناء الذرية الى اخره  
فيه ان اقترانها لازم بعد الموت الى البحث فعدم الاقتران اما ان يتبع الاحتياط باعتبار  
بقاء النفوس الناطقة او على ضرب من المجاز ومعها لا يفتقر المصطلح والتقدم بالحق  
حسن ولكن لا يظهر الفرق بين كونه حبا او قفا بدون القصد فالادبي الرجوع  
اليه فيه ولا يفتقر الى الجليل استغناء فيه على وجه المجاز اما ان يساه في هذه الاستغناء المتنازع  
اختصاص كل بصيغة خاصة بل بما افادته وهو حاصل التملك باستلزام الصحة  
استقال الملك عن الواقف والافعال ليس يجب ان لا يعود غير النزاع بل الجمل والقول  
بالصحة في الجملة متحدة وقابلة للفرق بين الحبس والوقف على هذا الوجه فادع وما القول  
بابطلان نقله الشرع عن بعض الاصحاب واحتج له بان الواقف شرط ان لا يبدل فاذا  
لم يرد الى ما يدوم لم يمتنع الشرط ولا يكون منقطعاً فيصير الوقف على مجهول  
وفيه ان المجهول ان اريد به في الاستلزام فانه يشهد وان اريد به بعد الاقتران  
فليس هناك موقوف عليه اصلا فلا يلزم بالجلية او بعد الاقتران في بعض صور وثا كما سياتي



لا موقوفه على الاموال في اشترط السابك قد سمعته فاذا انقضت ارجع الى ورثته الواف  
وتنيل الى ورثته الواف في الاول والآخر في متفرع عن القول في موقوفه  
منه في كونه مع وقفه على من لا يملكه او لا يملكه من موقوفه  
عنه وانما الكلام على القول في موقوفه على من لا يملكه او لا يملكه من موقوفه  
المستحق على اقراره او هو قول الاكثر منهم الصادرة عن كثر كثره او هو قول  
الواقف لانه لا يخرج عن ملكه بالكلية وانما وقت اشتراكه فلا يتعدى الى غيره  
ولظاهر قول العسكري ان الواقف عليه حسب ما يقدر اهل زمانه وقوه ههنا من ذكر  
فلا يتعدى ويستعمل الملك لهم كالميراث وهو عليه واستدل له انما برأيه جعفر  
ان حيا من عن العاصه فيها وهي مع تسليم سندها لا دلالة لها على المطلوب فلذا  
لم نطلب الكلام في ذكرها وانما في استقاله الى ورثه الموقوف عليه اختاره المعتبرين  
اكثر من وثاؤه الصادرة عن الموقوف لا سيما في الملك اليهم قبل الا نفاض مستحق ولا يعود  
الى الواقف عليه يخرج به بغيره في سلب ولما يوجد ولا نفع من ذلك لا يرجع اليه  
ولما كانت ابا جعفر في وجه البرهه بغير اليد السيد ابو المكارم ابن زهره وفيه عنه  
الباسه في الخلف لظهور الملك عن الواقف فلا يعود اليه وعدم علق الحق بورثه  
الموقوف عليه وعدم الفصل اليهم فلا يثبت في اليهم واقرب شيء الى مقصوده وجوه  
البره وصف القولين ظاهر واصحها الاول والمعتبرين انما من الواقف عليه  
ما لو لا وحتمل وارثه عند موته مسترسلا الى ان يضاف الى النفاذ وتظهر القايدة  
في اموال الواقف عن ولد من ثم مات احد ههنا عن ولد قبل الا نفاذ من قبل الاول  
يرجع الى الولد الثاني في حاصره وعلى الثاني في ذلك هو وان اخبره لثمة من اليد  
كما لو كان جبا **قول** ولو قال وقت اذ جاء رأس الشهر او ان قدم زيد لم يصح هذا  
تفرع على اشتراط التخيير منه متوشا او كان حقه الا بئلا يفرجه وبشر بالثانية  
على ان لا يفرق بين تعليقه بوضعي لا بد من وقوعه كبحر رأس الشهر وهو الذي

استأنق

على ما

وعلى صحتها استحقاق الواقف اليهم من حيث تعليقهم به واستحقاقهم من موقوفه  
لبيح القابل على ارضه من موقوفه على ما سبقت في وعده على ما علق الملك  
معلقه به وانما في نقله على من لا يملكه او لا يملكه من موقوفه على ما سبقت في وعده  
والراي في ذلك قد عرفت من ان يكون له ان يملكه او لا يملكه من موقوفه على ما سبقت في وعده  
يكون الحق خطأ او العكس فلا بد من خبره اذا ثبت ذلك فاذا عرفت البرهه  
على تقدير ثبوتها او صلحهم عليها في العرف في ذلك انما يتعدى متاعه او بعضه على من  
وقفا او تخلف بها الموقوفون من الواقف عليهم وتلك القاية قولنا انما الموقوف على وجهها  
وجوه الاول ان البرهه عن ثبوتها والبرهه ليست طحا تائها الموقوفين بل للبرهه الاجتهاد  
ببطلان وان لم يكن باطله كونه بالبرهه من موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
ولم يعلق حقا سوا وجوه وجع فلا يسهل انما انما يعلقه وجع ان يثبت على يد  
او بعضه عند كونه واقفا انما يعلقه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الواقف ولا في الواقف تابع لبقا المالكه يملكه على الشرا بتمتة حيث يجوز لغيره كونه واقفا  
وجوه الثاني ان الواقف ابتداء متعلق بالعين لان موقوفه عن العين التي يملكه لا يخرج  
بطلان بطلان فامتنع ان يكون من سبب جرمين البطلان فيه حتى لا يملك حال الجبا بغيره  
وقد عرفت حبره ونظم مستحق في موقوفه على كونه واقفا وبطلان بان العرف بل عن  
العين في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
وانما في موقوفه على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
حق الواقف اقوى من حق الرهن وهو متعلق بالقبض والوقف او يوجع فالواقف الاول  
في ههنا ما حث الاول يظهر من العباد ان الخلائق يحسن باليد اما الاخر فقد نظم  
كثيره له وجوده وانما في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
فيها والاضابطا بما في الثانية انما الثاني في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الفا عدة السابك فان قال الملك الموقوف عليه في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الاخره تاخيرهم في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
عليهم على ان لا يملكه وان جعلنا الملك له فلا يملكه ولا يملكه على الواقف فالحق ان وجبت

شهر  
شهر

على ما

استأنق

لا يملكه الموقوف فيه ولا يملكه الواقف بل يملكه الموقوف في ان كانت نفسا او اقرارا ولا يملكه  
شعره وانما انما استرقا في انما في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الان هذا عطف على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الان هذا عطف على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
عنده وهو من الواقف بعض الموقوفين لا يملكه الواقف بل يملكه الموقوف في ان كانت نفسا  
وقيل له انما استرقا في انما في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
عليهم بالمثل قطعا والعطف على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
وقيل له انما استرقا في انما في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
في الواقف انما هو حيث لا يملكه واقفا بل يملكه الموقوف في ان كانت نفسا  
وهذا اقوى وان كانت الجبا بغيره على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
من رقيقه وقيل يعلق بكسبه لان المولى لا يملكه عدا الى قوله وهو انما في موقوفه على ما سبقت في وعده  
للشخص رهنه الله وجله وجهه ما ذكره الموقوف في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الا بغيره من سماع وقد امتنع ذلك الحق الموقوف عليه فان عليه ان يملكه بالاشارة  
ما اختاره الموقوف لان في حقه بين الحقين ان لا يكون كسبا في موقوفه على ما سبقت في وعده  
بغيره كما يعلقه الموقوف والسبع ادون من العتق لاحتلاله الحضانة بالحق بالبرهه وجواز  
البصح مطلقا لما ذكرناه وهذا كله مبني على انتقال الملك الى الواقف عليه اما قولنا بعدم  
استقاله او انتقاله الى الموقوف عليه فبطلان ذلك قطعا ويحتل بطلان ما بالواقف لولا انتقاله  
عنه وبطلان ما بيننا الموقوف لا انتقاله الى الموقوف عليه اما لو جئنا فانه وجبت الجبا ارثا  
في الموقوفين من الواقف عليهم وان كانت نفسا فوجب الفصل في اليهم وان اوجب حبره  
اخرت من الجبا في هل يقيم بها ما قد قيل نعم وقيل لا وهو اشبه بالحق اما استقاله  
لا يملكه الموقوف فيه لانه عوض من جنة فابت او صفه وكلاهما من توافيق العين التي هي موقوفه  
لهم او ملكه واما استقاله فبطلان ذلك قطعا على تقدير ثبوتها في موقوفه على ما سبقت في وعده  
على القول بان انتقال الملك اليهم فيكون حقا الاول كان الموقوف عليه في موقوفه على ما سبقت في وعده  
باستقاله الى الرهن فاحتمل ان يكون حكم الفصل في اليه لا يملكه لانه في هذه الفصل المتعلق بالبيع

بغيره وهو جرم الموقوف والموقوف عليه في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
ولا في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
بغيره وهو جرم الموقوف والموقوف عليه في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
عنه من اقراره الموقوف والموقوف عليه في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
ان الواقف الحق في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
كلام العلامة في التكرار لقطع هنا بالاكتمال بغيره على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الاقن ومضى زمان فيكون قد عرفت على القطر وسبق في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
بالاكتمال بغيره على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
يكون فيه احد الله وانما غير الاول في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
خلاف ما لا يعتبر فيه التكرار وقد تقدم الموقوف على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
الم ينع وكذا الموقوف على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
اشبهه هو لا خلاف من احكامنا في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
من الواقف او دخال موقوفه على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
مع ثبوتها ولا اشتراط نفسا كسبها والبرهه لا يملكه الموقوف على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
فليس الانسان نفسه موقوف على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
غير استحقاقه ملكا وقد تقدمه حبره ومنه نفسا من الموقوف الموقوف على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
ذلك فلو موقوفه على نفسه في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
غيره قولنا قد تقدم الكلام فيهما وانما الاقربى البطلان مطلقا على تقدير ثبوتها في موقوفه على ما سبقت في وعده  
من جبن الواقف او غير موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
لان خلافه مقصور الواقف وقد قال العسكري ان الواقف على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
واهلها فانما يقصده اذ كان العبد ابتداء كسبه موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
انما في موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
بان واقف على موقوفه على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده  
حيث على ذلك الغير ولو عطف ذلك بعد نفسه بالواقف على ما سبقت في وعده على ما سبقت في وعده















وہابی لکھنؤ

1

مطالعہ

[illegible]















التي هي من اذن الهام بعين القواعد كما يقال للجهان لكن لان من حيث ان مقتضى المذهب  
يكون حيث اريد المقتضى له وعلى غيره من فرائق الفتن ومن سائر الهياكل التي  
تطهرهم ان يولي ذلك علم ايمانهم وحمادوا ان اذنا وابن بكر وعمر واحكامهم  
قالوا ان الله عز وجل علمهم للامم كما قد تكرر في القرآن الا ان الله تعالى وقد يطلع من  
بعده كمالهم يعلمهم الا ان الله عز وجل علمهم حيث استندوا على ان الامم لا يطلعوا الى القدر الذي  
تعالى ان يطلعوا على خبره كما وتصوروا المصداق هذا بالامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
ولهم منه عدم اقتدارها الى القدر الذي لا يمكن الا ان يقال ان هذا على محضين  
حاشا ومنه ان الامم لا يطلعوا على خبره بالامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
ان صدقوا ولا يخافون من الله عز وجل بالامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
المعنى العام ولا يخافون من الله عز وجل بالامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
كما يجوز من جهة حاله في ذلك ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
في جميع الاحكام من سائر الامم والجهان ولا يلزم الا بالامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
في القدر له الرجوع في الصدقة عليه وبنيهم الله رحمه الله يقول ان المقصود به الامر  
حين على رجوعه في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
فيها مطلقا والصدق قد يستلزم الامم من ايمانهم وهو القدر فكانت كما يجوز فيها وهذا  
هو الامر في جميع الامم من في القدر القريب كما هو مقتضى الصدقة ولم يكن الرجوع فيها  
عليه انما من الاخبار قوله الصادق عليه السلام في حديثه عبد الله بن سنان وقد سأل عن  
الرجوع في الصدقة في يعود في صدقة فقال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
انما مثل الذي يصدق بالصدق في يعود في صدقة فقال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
التي في غير حاشا في الصدقة والامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
او يبين على عدم اشتراط اربعة القريب فيها تكون في المسئلة والصدق في القدر  
يجوز على بني حاشا في الصدقة الهام في الصدقة من عند الامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
الواجب على بني حاشا في القدر على ما استثنى ولكن احسنوا في امرها او تحسبها بانها  
والامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له في الصدقة من غير تقييد عليهم شيء ولكن ظاهر جملة  
من الاخبار ان القدر محض بالامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له

نحوه

صورت

رواه ابو بصير عن الفضل الهام في قوله سبحانه يا ايها الذين آمنوا ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
في حاشا في قوله لا يطلعوا على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
فذلك هو القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
الصدق عليه وام سائر ان يستلزم على من فات الحاشا في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
جعله الصدقة في القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
ان الصدقة لا تطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
في حاشا في قوله لا يطلعوا على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
او سائر الذين آمنوا ان الله عز وجل تقرر ان القدر له في حاشا في قوله لا يطلعوا على خبره  
المطلب فان الامر له ان الله عز وجل تقرر ان القدر له في حاشا في قوله لا يطلعوا على خبره  
حق في باب الزكاة ورواه جعفر بن ابراهيم الجعفي الهام في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
قال قلت له ان الصدقة لا تطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
فجوز ذلك فليس به بأس ولو كان كذلك ما احتجوا بها الى خروجها الى مكة هذه المدا  
عانتها صدقة وهذه الرواية في الزكاة فائدة مطلق الرجوع في قوله لا يطلعوا على خبره  
الامر بقوته اشارة الى القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
صالح في القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
الصدق عليه مطلقا عليهم بصدقنا في الاطلاقة في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
وفي القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
وفي قوله لا يطلعوا على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
المقصود اوله وثانيه وهو وجود الامر لا خلاف في اربعة المدا وبني حاشا في قوله لا يطلعوا على خبره  
عليهم في القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
في القدر الذي يطلع على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
الامر عليهم في قوله لا يطلعوا على خبره في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
عليه ومنصب المدا من ذلك واحسن من ذلك في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له  
بقوله من سائر القدر الى رواية القدر في قوله تعالى ان الله عز وجل تقرر ان القدر له



اورا في اني علمنا سائر في ذلك من الذي في جوف ماريه العالم في ذلك وما على لان  
على عدم كون الحق وبعدهم مطلقا لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد المتيقن سواء عرض  
عنهم لم يمتدح يوم كانت اول اجنبي على الارجح هذا هو الاخرين وقد تعلم ذلك وان  
المؤمنين والارواح لا تعود الصدقة من اجنبي عن قريب يجوز الصدقة على الذي وان  
بما ان اجنبي لعله على الله عليه وانما على كبد حرة اجنبي لعله لا اجنبي من الله عن الذي  
لم يمتدح في الدين الاية هذا هو القدر ولا لا اجنبي الاية على الله عليه ولا لا  
بعض الاجناب ان الخلاف في الصدقة على الذي كالمخلاف في الوصية عليه وفي يوم ان  
فيه احوال وتصل في الدروس من الحسن الممنوع في الصدقة على من المؤمنين مطلقا وقد  
الكلبي ما يورد في روي عن تدبير الهيريني قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اهل الجاهل  
لا يردن سدا فانه اعطى لا يردن بولائه ولا عداوة الحق انه اعطى من يقول وتولوا  
لما من حشا ولا تعلم من نصب لشي من الحق او في الى من الباطل وكن روي  
ابن عن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اهل الجاهل يقتلون علينا  
وهم اليهود والنصارى والمجوس فنتصدق عليهم فقال لا يجوز ذلك الا على الكرامة  
بجها صدقة السواض من صدقة لهم الا ان لهم في تركها كواشاه فظلمها دفعا  
لهم اما انضوية صدقة اليس في روي وفات والكتاب والمسته با طمان به فالله  
وان تحفوها وتوفوها العترة فهو خير لكم وقال رسول الله صلى الله عليه واله صدقة ليس  
معتقبة زلفى مكرمة الرب وقال الحسن عليه السلام الصدقة واهم في السراويل منها في الخلائع  
هذا اذا اختلفتم استحقاقها انهم الناس له تركها المراساة والافا لها اختلف  
لانه لا ينبغي ان يجعل في صدقة للهم فقد يخرج من ذلك النبي صلى الله عليه واله روي  
منه صدقة اولى وكذا لو قيل بالافا لها صدقة الناس لم في ذلك وافق او هو لم يافيه  
من الذي يصير على نفع المقلد هذا كله في الصدقة المندوبه اما المندوبه فانها روي  
مطلقا فيقولون بروي الدروس ورواه علي بن ابراهيم في نفسه خرج عن الحسن عليه السلام  
ولان الرتبة لا يطرأ اليها كما يطرأ في المندوبه ولا ينبغي ان جعل الواجب الى الامام المعاني  
الكلية بما يورد في عيسى في المندوبه ففضل على ان يات بيمين ضيقا وصدقة

على

ان صدقة السراويل

على

على نيتها الفصل من بالحق وعشرين ضيقا وقبل الاضعا اضعا مطلقا  
على تقوم الامام الامع المندوبه روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام  
روى عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام  
انما جئت وان كان الحق في الحق كذا وكذا وكان الاية في قوله اللهما و  
تعلمت الكني على ما يبع النبي والذين كرهوا قاتلها الله منها مروج فليقول  
عنوان الكني في الوصية او في ما يجمع كما فعل جراحه كان اولى  
بغير الاجابة والعيون والنفس لا اسكال في افعار الكني وفيها الى  
الاجاب والفتوحات بغير له او على طبع اطلاها ضا حرة انها كذا  
لان الاصل ان لا ينقل شي الى ملكه الغير دون قبول وهذا المنقل الممنوع  
في الجمله وكان القول عدم اسم اهل العيون هذا لا يجمع في اجابة الكني  
لجواز الرجوع فيها شاش الكني لاني وعين في بابها غير هذا جازا وروي  
لا يجمع في اسم اهل العيون كطيرة اقول انها في الاطلاق لازمة في  
الاسكان وانما يجوز الرجوع فيها بعد الجحد المسمى كما جاز في النذر وروي  
فلا اسكال في اعتبار القول لانها من العترة لازمة في الجمله وان جازا عليها  
الحا بعد العترة المسمى ويستفاد من مجموع افعارها الى الثلاثة انها لا ينقل  
الى فضل الغير وبما روي القول في المسئلة للاصل وان نوقف على جمل  
العبارة في عقد حرم بافعارها الى فنة الغير وطالما انها غير طالعها  
كما اسلمه ووجهه غير والله وبعض السجاء المعروفة على المصالحات من روي جمل  
على اراد حصول النواص بمعنى انها لا يكون في روي روي وروي الطاهر  
قوله وانما لها التسليم على استيفاء المنفعة مع هذا الملك على ما كنتم  
قد اعاها لالحق من عندنا به نية في على خلاف بعض العامة حيث جعلها مغيرا  
فابية القيمة على بعض الوجوه ليشغل ملك العترة الى الساكن قوله  
وتحلف عليها الا تسلم بحسب اختلاف الاضام فاذا خرفت بالعلم فليترك  
بالاسكان قبل كني وبالملة والملة قبل في الحق اختلاف الاضام  
السلام عليها انما اذ استعلفت بالاسكان وجعلوا الكني اعم منها

على



السكنى بالاولا سكنه من نفسه او غيره او اطلق ولكن سياتى الركن  
 ما فتح وقد عاين الركن على ما فلا يخفى ان بالسكنى قولان اثنان  
 هذا الوجه وانما كانت السكنى غم منها في عبارة لانه جعلها مضافا الى اطلاق  
 العربي اذ ان السكنى بالعمر ومضافا الى قولنا انما بالسكنى ذكر الا  
 وذلك لتحقق يدركه فخرنا في العقد كقولنا فادان بالسكنى هذه الدار  
 من غير كسفت السكنى لا فخرنا انما بالعمر وان قال غير كسفت  
 اعمر كسفت السكنى حاصره وان قال اسكنها من كسفت السكنى  
 والرقي وان قال اسكنها كسفت الرقي حاصره ونهله عدم وجوبه ومن  
 العربي وان رقي ثابته ففتح السكنى به العربي فيا لو اسكنه الدار عمر اطلاقا وتكون السكنى  
 بالاولا سكنه اياها لا كقولنا بالاولا مدة او مطلقا وتنفرد العربي بالاولا في المعنى من سكن او لم  
 يفرقا بالاسكان ويختص السكنى مع الرقي فيا لو اسكنه الدار مدة محضه وتنفرد عنها  
 السكنى بالاولا سكنها لا كقولنا والرقي بالاولا غير سكنى او لم يفرقا به واما العربي  
 والرقي فاقولان اشتراك في الموضع لكن متمايزان بالعبارة بالعمر او مدة محضه  
 وحده فخرنا في الاساطيع ما ذكره الله تعالى فاستتم مع تعلقيها بالسكنى لا مطلقا فخرنا في  
 بفتح ضمير عبارة المسكن والاشارة ولكن في العرب ما عاين هذا الاصطلاح في اخص العربي  
 بالاولا يشمل عقد جعل لفظ السكنى بان يقول اعمر كسفت السكنى والرقي بالاولا يستعمل على  
 السكنى كقولنا بل على المدة بان تقول اسكنها من كسفت فاذ كان لا سكان في السكنى  
 خاصة وان قيل بالاولا ومدة وجوبه بها بهذا الاعتبار ثابته وان اختصا من  
 السكنى بتعلقيها بغير المسكن واعلم ان اطلاق اسم السكنى بالمعنى الاصم والعربي مطابق  
 للمعنى واما الرقي فافترقا من الاربعاء وهو اشتقاق اللفظ من حلقته عليه  
 او من رقبته المكنى معنى اعطى الرقبه لا فخرنا في المدة المذكورة لانه في المعنى من  
 الاخرين لان كل من اسكن او مطلقا كخطيئة الاقسام الدائمة في الرقبه  
 التي يبرح فيها وذكر في العربية هو في السكنى المطلقة ثم في اخرها من الرقبه المكنى

في قوله  
 اسكنها  
 الدار  
 من غير  
 كسفت

مطلقا ومن اخذ به في الرقبه المكنى من جهة التمايز في رقبه في قوله من الرقبه المكنى  
 كقولنا في قوله اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 مسكن العربي والرقي في معنى واحد في قوله اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 واحد من الرقبه المكنى من جهة التمايز في رقبه في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 الشئ في قوله اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 مدة حيا تارة ومدة حيا في والرقي معناه ان تقول اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 حيا في قوله اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 المراج واما الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 او ان تقول اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 وهن مكنى من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 واسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 عن بعض العامة انما لا يفرقا في ظاهرهما ولا في باطنهما لان اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 حيا تارة ومدة حيا في والرقي معناه ان تقول اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 ان قصده القرب والاول اشهر من الثاني فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 ووجه عدم الامر بالاولا لغو في التناول لموضع الشارع ولا يرد تناوله قبل التعليل في قوله  
 علي انه لا ينبغي لانهم ورواها الحسين بن سعيد عن النخعي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ورواها ابي الصلاح عن حماد عن ابي عبد الله ان قال جعل السكنى في حيا تارة ومدة حيا في والرقي  
 له ولعقبه من بعده حتى يقضى عقبيه فليس لهم ان يسكنوا او لا يقولوا ثم ترجع الدار الى  
 صاحبها الاول والفرق في الاخران لم ينفذ على ما يلزمه مستند التناول في قوله اسكنها من الرقبه المكنى  
 الزعم ووجه تفرقه لما ذكرناه وانما كسفت ان هذا الحق في معنى العينة المعروفة في قوله  
 في معناه وحشيت بقية اللزوم مطلقا فلا حاشية بنا في اشتراط امر اخر فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 كسكني هذه الدار ما ثبتت او ما حيت جان ويخرج الى السكنى بعد اسكانه على الا  
 املوا قال كذا است رجعت اليها فخرنا في قوله اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى  
 خلافا لما في قوله اسكنها من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى فخرنا في قوله من الرقبه المكنى



قوله في النسخ والبطون ثم نقل عن القائلين بالجهل أنهم اختلفوا في وجوب دفع منكم الي انما يكون  
للعرف مودة بقايد ولو رتبته بغيره وقال بطون منهم ان اذ اقامت رجعت الي المجر اولا ولو  
ان كان مائة قالوا هذا هو الصحيح على من هبنا وهذا الخلاف في كل النسخ كالحق عادة السرى  
الكتاب بها لا يمتنع ويؤيده قوله في اخره وجعل هو الصحيح في من حيث لا يشعرون في اختيار  
ما يوافق من هذه من اقوال الفاضلين بعد بحثها واعلم ان العنبر المستقر في قوله يرجع الي  
السكنى التي اذا لا السكنى هي المشتقة الي ملك السكنى اما لو ان ملكا بغيره على ملك ملكها  
لم ترد بخلاف المنفعة فانها استقلت زمانا مخصوصا ثم رجعت الي المالكين **ولو قال** ان  
هذه المالكين والعقود على من يجرى ثم يستقل الي المجرى وكان كالموثر في ذكر العقبة على الشبهة  
كما يجوز لعين المجرى على من يجرى من المجرى بغيره اضافته عقبه الي بحث جعل حق المنفعة بغيره  
مادة جرم ايضا والنسخ بغيره او عليه او على من جعله لغيره من معين من العقبة ومثله  
لو جعل له مودة مودة والعقبة مودة مخصوصة والعقود في مركب من المجرى والرقبة ثم نقل  
جعله العقبة بغيره عن حقيقة المجرى بل يستحق العقبة على حسب ما شرطه ثم رجع  
النسخ بغيره الي المالكين المجرى الاول ولم يذكر عقبه هذا هو الذي نقلته من اصول  
الذهب وعلموا ان المجرى وجوبه من النسخ في ذلك كرواية اني اعطاه المقدم ومنه ان  
على خلاف الشبهة ط حيث حكم بجواز شرط المجرى للعقبة واجتبه له ما رواه جابر ان ابا  
قال يا رجل اعلم اني لم ابعثك فاما هي الذي يعطها لانصر الي الذي اعطها فانه اعطى  
عطاها ووقعت فيه الموارث وظاهر احتجاجه بالاختيار التي ذكرها هو في النسخ بغيره كرواية  
اي الصياح وغيره او لي من افعال ان يرد الاحتجاج بالرواية على اهل المشروعية وطور  
التي انني به خاصة ومنه لم يذكر كثيرة السند خلافا وبعض نسخ الشرايع خالية من قوله  
على الاثنية ووجه ما ذكرنا من عدم صراحة الخلاف في المسلك مع ان الرواية عاجية واجازة  
خالية من ذلك بل مصرحة بخلافه اذا عين السكنى مدة لزمت بالتبضع والنجور الرجوع  
فيها الا بعد انقضاءها وكان لو جعلها على المالك لم يرجع وان مات المجرى ولو قوتها بغيره  
ثم كانت لم تكن لوارثه لانها كانت الاصل في العتق والرجوع وكان هذا العتق بغيره في كل المالك  
او بغيره بل العتق على وجه مخصوص فلا يلزم منه لزوم العتق بحسب ما نقله فان قلنا مودة  
لزم فيها وان كان غير اهلها لم يكن كذلك فلا يسلط العتق بغيره بغيره من عتقت على من كان

كانت مودة بغيره بغير المالك استحقاقا المجرى كذا فان مائة المجرى في المالك استحقاقا المجرى  
مودة بغيره المالك كغيره من العتق والاملاك وحاصل ما لا خلاف فيه انما انما لا يمتنع  
بغير المجرى في المالك كغيره من العتق والاملاك وحاصل ما لا خلاف فيه انما انما لا يمتنع  
لما ذكرنا من العتق بغيره وفصل ان العتق بغيره انما كان في مودة المجرى بغيره بغيره  
الميت لم يكن المجرى اجماعا بل كان في مودة المجرى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عن مودة المجرى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الجماعا لا يمتنع هو المظهر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
من الثلث لا يمتنع المالكين واعلم ان المجرى في عبارة المجرى بغيره بغيره بغيره بغيره  
الا ان المجرى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
كما سلفه على بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
في بعض فوايد الاصل وحده بالموثر باعتقاده وان المالكين بغيره بغيره بغيره بغيره  
جاءت ولصدق اسم المجرى في الجمل المملوك على ماله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
احدها وهذا الاسم به وعين المجرى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
من حيث عدم العمل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وسفر على الاول حكم المولات احد مودة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ما تفي حيرة المجرى ان كان هو المجرى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
المالك ايضا مطلقا خلافا لشرط **ولو** المطلق المدة ولم يبينها كان لا يجمع متى شاء  
هذه تارة حكم السكنى من حيث المزمع وعدمه والخاص بها من العتق والاملاك  
الا في صورة واحدة وهي ما لو اطلق السكنى فلم يبين لها وقتا فانها جاز ومن العتق والاملاك  
مطلقا كالمظهر من العتق كعبارة الاكثر وبدل عليه ظاهر الاضا وكعبدة الجلي عن  
ابن عبد البر وقاضها عتقت فمركب لم يذكره اياه ولم يوقت قال جابر وعنه جابر  
وهذا في من حيث الجواز ومن حيث المستظهر ودلالة النسخ في الظاهر في معناها غيرهما قال  
في النسخ انما هو الاطلاق لمزمع المالكين في جميع المجرى ولو يبرأه الاضا ماسي اسكانا وبعد  
المالك الرجوع متى شاء ونسخه على ذلك المحقق استعمل في واجبه لم يبرأه الجلي وقد يبرأها  
والمر على غيره بل يمكن الاحتجاج له بما يدل على لزوم عتق من العتق كجرم او قرا العتق



فلا بد من الحكم هنا ان وجهه وقتا ما بعد بالكلية في وجه الى الجوارح جميعا عن الامور والاشياء  
 الخبيثة وغيره من ذلك لان الامور الخبيثة لا بد لها من جهة على وجهها مطلقا كما خصت  
 اليه من الامور الخبيثة والاشياء الخبيثة من جهة اخرى هذا حكم اطلاق السكنى وطرفه من الحكم الرباعي  
 والآخر من اطلاقها وبما ان القول في السكنى هو اطلاق ولا يقتضي ان يكون له وجه اما ان يكون له  
 كما هو المشهور ومطلقا كما قرناه في الامور الخبيثة بطلان الجوارح من وجه اخر  
 حيث اعتبر فيه وجهها والوجه اعادة اقامتها السكنى لا يقتضي ان يكون له وجه اما ان يكون له  
 على الوجه الذي قرناه سابقا فيكون كما يستعمل لفظ المصلحة مطلقا في البيع وكذا القول في  
 الرقبة والوجه في البيع لان اطلاقها باختيار رقبته المال وارقباب المدة التي يملكها المالك كما  
 يمكن هذا بطريقين للقيمة فاستعملها في السكنى يكون كما يستعمل الجرد المتراكم في مكان  
 الاخر وان اخذنا من جهة اخرى وهذا قول في الدرس قطع بطلان الوجه في اطلاق  
 ولم يتغير في الرقبة في البيع قطع بان مع اطلاق العري والرقبة في البيع ويكون المالك لغيره  
 متى شاء كما سكنى وهو في الرقبة حسن وقوي الدرس في العري احسن وتبين على ذلك  
 ما لو اجر حصة معينة على جوارح اطلاق العري لا يقتضي ان يكون له وجه لان اطلاقها بالكون  
 فهو اولى من الاطلاق وعلى المنع من هذا الاختصاصها بالعري لم يحصل هذا والوجه هنا  
 وان منع من الاطلاق في المصلحة اطلاقه في جوارح اطلاقها او غيرها مطلقا ولو لم يكن  
 فبطلان الجوارح اختلافا للوجه فانه صريح في اقامتها مقام السكنى او الرقبة في البيع  
 اقامة السلم مقام غيره من افراد البيع لتمامه الصريح بآلة القول اقامة السلم مقام غيره  
 واقل مراتبه انما يجاز مشهور وليس يحيدلان المعبر في العقود اللازمة الا لفظ العقد  
 وهو هنا وفي العري قطع جوارح العري كذا في وجهه من وجهه سابقا **ور** وان كان  
 وقته بعد اقراره من دار او ملك او اناثا طاعت العري انهم من مورد السكنى وخالفوا  
 ما صح وقته وهو العين الموكدة التي يكون اقامتها ويتبع بها مع بقا عيبتها في جوارح ذلك  
 الدار والاثاث والمليون وان كانت جائز به لكن انما يستتبع منفعتها واستقلالها دون غيرها  
 لان استباحة البضائع منوط بملكوته لا بأجره التخليل والواقعة لا بدل عليها والمال ان  
 العري نوع من البضائع محتسمة بالملك في المباحرة فتم جمع ما ذكر في سنن ما الرقبة وكان  
 ان يتركها **ول** ولا اصل بالسكنى بل يجب عليه ان يترك المباحرة فلا العري المستقرة بغيره

تأخر في السكنى في جوارح السكنى  
 على القول في جوارح السكنى  
 السكنى

يرجع الى العري بغيره السابق **ول** بل يجب ان يترك المباحرة لا يتركها بالكلية لانها  
 البيع نوع معين جوارحه اختصها بغيره اولى كما يستتبع ولا خلاف في مورد العري ان يكون  
 مستند جوارحه وهو حسن لغيره من وجهه من الكاظم كما قال سالكه من جوارح السكنى  
 لرجل اياه جوارحه واختصها له ولغيره من جوارحه من وجهه من الكاظم كما قال سالكه من جوارح السكنى  
 احتاج بيعها قال نعم فيمنعت من جوارحه من وجهه من الكاظم كما قال سالكه من جوارح السكنى  
 قال قال ابو جعفر على الاستغن السبع الاجارة ولا السكنى ولكن يسع على ان الذي يشتريه لا يملك  
 ما اشترى حتى يفتقر السكنى على ما شرط كذا في الاجارة الحديث وحديث بيع السبع في العري  
 مع جهاله وقت انتفاع المشتري بغيره الرقبة المعبر عنها بغيره لا انتفاع المالك فيها بطريق  
 اولى ولو كانت السكنى مطلقا او العري والرقبة حيث يجوزها كذا في البيع ابيها وبطلان السكنى  
 وما في معناها كقولنا العقد المأجور لا يملكه الا بغيره وما اختاره الممنوع من العري  
 البيع في العري فذهب جماعة من الاصحاب منهم من الجبل اطلاقا به كالمسح والشيعة الذين  
 اتفقوا فيه الحلال واحتلوا كلام الصلابة في الارشاد قطع جوارحه البيع كالمسح في العري المستقرة  
 عودها لا يفتقر المشتري وفي التواضع والحق والاشارة واستعمل الحكم بعد ان افق في العري  
 بل جاز الزيادة ونشاء المنة او الاشكال ان العري المستقرة من البيع هو المنفعة ولهذا لا يجوز  
 ما لا منفعة فيه واما ان استحقاق المنفعة في العري يجوز له فليس الاصحاب من سكنى  
 الذي يعتبر فيه المصلحة بالاقرا لجباله وقت الانتفاع به فلهذا اولى لا مكان استحقاقه  
 مدة ينتفع به بعد زيادة العدة عليها خلافا للمتنوع وغيره نظرا لان الانتفاع بالمسح في الجبل  
 متحقق وانما تعلق منه نفع خاص منها فلا يفتقر ومنه الاصحاب من سعى سكنى المحدث  
 مبنى على ما مضى وهذا لا شك انما المعنى بغيره العاين بالعري هذا القول به ثم ان لم يحقق  
 الاجارة بغيره فمضى الى العري المستقرة بالجارح وممكن الفرق جوارحه هنا بالسكنى فلا يلزم  
 مثله في ذلك ان لم يردع اتجا والطرف او قال بخلاف ذلك بالانتفاع انتم وكذا في القول  
 بالعري هذا الوجه مودبا ما ذكر من النقص والاعتبار بعريه او قل بالحق والموضوف  
 عند شرطه وعدم المقتضى من البيع والسكنى قال مورد البيع العين ليست في معنى المنفعة  
 المستقرة للمالك لا مطلقا ومورد السكنى المنفعة للمالك لرجاله الاشكال ما في معناه  
 وربما فرقت بين بغيره من العري وغيره وجوز المليون دون الثاني في نظر الى الاحتياج للعري المستقرة



[illegible][illegible]

عزای



[illegible][illegible][illegible]

11

والله اعلم بالصواب







فانما ينفذ في زمانه كماله في الخلق  
عقل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

قوله تارة فليكن  
الامر بالمعروف  
فليكن الله

• 1



















عليه بالافاض كالصبي  
يولد حلياً مستطراً لا محذور في عدد الحكم

۲۰

وہم

وہم







[illegible]

465

و جودنا باقی علی و  
استقام

احقر من ذلنا بجزء من ذلنا

الفرقة من بيننا في الحضر والقرى  
نمنا في كل مكان  
من الأوطان  
في جميع

27















لواقعة وقوع العقد بصيغته يقتضي الامر بالعمل وحزناه التوجه وجوب اجرة المثل  
 الا ان هذا خارج عن وضع الصيغة المعهودة وانما يتحقق حينئذ لا يقتضي بعبارة  
 بل كل لفظ دل عليه كالمعاليه اذا عرفت هذا فيجب ان يقول باجرة المثل في جميعها  
 انما يتحقق العمل وهو يتحقق وكذا لا يقدّر ان الذي سبق به لا يتحقق جميع عمله  
 لا بد من القدر وان كان كغيره فساد العقد من جهة خرم العرض من جهة العمل  
 المهر وجهه الذي لا يجب على الباخذ بل مثل او قيمته ووافقه عليه حاكم من المتأخرين ووجهه  
 ما عرفت من صحة العقد ابتداء بالعرض المعين وانما اتفق من قبله لموقوف على اجارة  
 المالك فلهذا لا يتحقق العرض المعين للعقد فاذا طرأ في ذل العرض بعد اجارة المالك  
 وجب الرجوع الى اقرب من البعد وهو مثله ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا كالعدايق اذا  
 ظهر نكاحه وقيل يجب اجرة المثل ان البعد لان العرض المسمى اذا كانت وجب فيه  
 العرض الاخر وهو اجرة مثله كما في سائر المعاملات وما ذكره من الفرق بين  
 الامرين لا يوجب الفرق في الحكم لان الماكرا اذا اشبه العقد انفس من اصله لا من حين  
 الفسخ فصلا العرض المعين كالمعقود ابتداء بل لغير المتعقد بالنسبة الى غيره المالك  
 وهذا القول اوجه حيث يوجب بهذه المعاملة اذا مسدت شيئا لكن فيه ما قد عرفت  
 اذا فصل امرها الاخر في الاصل به فقال له اطلع الفضل كذا قبل لا يجوز لان  
 المعقود بالنسبة له بان هذا في الرامي في هذا هو المشهور بين كثير منهم كذا في  
 فيه خلافا ووجه المنع ما ذكره المصنف من مناقات ذكر الفرقين والحكمة الموسوعة  
 لفصل العقد وسبيله الى التبرك مستحبا لفرق فيه ووجهه انه جعل على عمل محلل  
 ومنه كون المعقود بالنسبة الى محقق في ذل الجواز ان يقدم به كسب المال فاذا حصل  
 بالسبق امكن تحصيله بمقدار ما مضى فاما الى اصله الصبر وعموم الامر بالوفاء  
 بالعقد والكون مع الشراط ومناقاته للمشروع غير متحققه

**الوصية** في الوصية وهي تليق على من اراد ان يوصي غيره بعد الوفاة هو المتكسب  
 في السر من غير ان يكون له الحق في سائر التبرعات في الملك الواقف من التاعلم من السمع  
 والوقف والهدية وغيرها وفي ذل العين والمفوض كتبه على متعلق الوصية ويكره  
 في العين الموهبة ومنها بالعمل بالتمجدة والقوة كالتمرة المتجدة وفي المنفعة الموهبة

والموقوفة والمطلقة يخرج بعدية الوفاة الوصية وغيره من المقدرات المتجدة في المصلحة  
 المتطرفة باحد الامرين ويتحقق في عكسه بالوصية الى الغير فان ذل الوصية وبالطابع  
 حل الاطلاق والحياتين اذ من يوصي له الوصية عليهم ومن ثم ان ذل الوصية في المتبرع او  
 يتسلط على تصرفه بعد الوفاة فينبغي ان يوصي له الوصية وانما جعلت الوصية خارجا عن الوصية  
 قيمه لها فلا يحتاج الى الاجازة عن حق ان الشهادة المذكورة من حق الوصية  
 العين كما ان الاذن المسمى لم يخرج عن ذل الاصطلاح بل حصل الوصية من حلة انما الوصية  
 فكان في ذل ارجح في التفرقة وبينه وبين عكسه ان ذل الوصية بالعقد فانه كل من  
 لا يملك للبعد نفسه وكذلك التبرع على القول بان وصية كذا في ذل الوصية بالوصية با  
 المدعوى وبوقف المسجل فانه كل من التبرع بالوصية المتبرع والمساواة فانها  
 وان افاد امكن العمل بالتحصن من التبرع والتميز على تقدير ظهوره لان حقيقة  
 ليست كذلك وقد لا يحصل سبوح ولا غيره فينبغي التمسك به واعتقد الى الجواب وقبول  
 فالاجابة على لفظ ذل على ذل العقد كقولنا اعطوا قلنا بعد وفاتنا او لفلان كذا بعد  
 وفاتنا او وصيت له ببيتنا ومن اقتضى ذل الى الاجابة والقبول فيمنعها من حلة العقد  
 ومن حلة من جميع الموصي ما دام حيا والموصي له على بعض الوجوه ولم يذكر المحقق  
 القول في حل خصصة اللفظ ان يكن الفعل وانما جاءه بالقبول المتعلق بالمال عليه لا قبل  
 والتصرف فيه انفسه وهو المناصب لئلا هذا العقد على الجواز وانما بعد من له التبرع  
 بل اطلق المصالح على الجواز وينبغي عليه عدم اشتراط مقارنه القبول والاجابة  
 وهو موضع مناقات والظاهر اعتبار الاجابة والقبول فيه بشل الوصية بلعين كزبد  
 وغيره كالقبول او قبيل المصالح في الاصح في الثاني عدم اشتراط القبول لقول  
 المستحسن ان امره من المصالح ومن البعض من من غير مرجح مع ان الوصية ليست  
 له بخصوصه وقد تقدم في مقدمه الوصية في قبيل اطلاق العقد على الوصية لقوله  
 انما الغرض الا ان جعل ذل لغيره من التبرع والمساواة بطريق الاستتاع ولا يخفى  
 حاشية فان افاد هذا النوع كونه فاعلم ان التمسك بقوله بعد وفاتنا في الاجابة  
 انما تقتضي اليه في اللفظ المتكسر بينهما وبين غيرها كقولنا اعطوا قلنا في المشترك  
 بين الوصية والامر وقوله لفلان كذا المشترك بينهما وبين الاقرار له فلا بد من ما

انما لا بد من اشتراط القبول في الوصية



من ما يحتمل الغلط من خبرها وهو يحصل بقوله بعد وفاتي اما قوله او صحت لم يكن  
فلا ينتقل الى القيد في خبره في المعطية ونحوها بعد الموت **فلا** وينتقل الى الملك  
الى الموصى لم يثبت الموصى بقوله الموصى له ولا ينتقل الى الموت منفردا عن القول  
على الظاهر لانه لا يثبت في ملك الوصية على النسخ من الموصى لانه اذا كان العتد  
انما نقل الملك او تمام الركن حيث لا يعتبر القول على بعض الوجوه وفي تركه على موته لان  
متعلقه هو الملك وما في معناه بعد الموت فقبله لا يمكن وانما الخلاف في ان يقول الموصى  
له على هو محتمل في استقال الملك اليه بالموت بمعنى كونه شرط في الملك او تمام السبب  
المعتبر فيه فلا يحصل الملك بدونه اصلا او يعتبر في قوله اعم مما ذكر اوله يعتبر اصلا  
بل ينتقل اليه الملك على وجه القهر كالارثه لا بمعنى استغراقه لم يكن له بل بمعنى حصوله  
منزله لا باستغراق القول وبطلان استقراره بالرد فيستعمل عنده الى ورثه الموصى فيكون  
اقواله ثلثه والذي اختار للمصنف لا يحصل بالموت منفردا عن القول بل ببقاء الحال على حال  
ماله حيث فيستقل الى ورثه انتفا لا منزله لا يستغراق الموصى له ويستقل الى ملكه  
بقوله فقبول له على هذا جزءا لسبب التناقل للملك اليه لانه في قوله وينتقل الى الملك  
بموت الموصى من قول الموصى له السببية وهو مفيد لما ذكرناه ومع ذلك فيقال ان من الاستقال  
المتناقل من حين القول على نقل من تاريخه عن الموت كما هو ظاهر العبارة فقبله لا يمكن له اصلا  
وهذا هو القول الاول الذي حكيناه وهو محتمل في العاصره والمصنف وان يرد به بخبر  
سببية القول في الملك بمعنى توقعه عليه ولكن يكتفى عن سبق ملك الموصى له من حين الموت  
وهذا القول يثبت والاكثر وهو الذي حكيناه ثانيا وللمع المشتكر من القولين الواقع  
للقول الثالث ان القول لما كان معتبرا فيحصل الملك للموصى له قبل قبوله او بعده ولا ي  
الوصية بملك من المالك عرفت فلا يثبت الملك للغير كما هو بالعقود وان الموصى له لو رد  
الوصية بطلت ولو كان قد ملك بالموت لم يزل ملكه بالرد كما بعد القول وان الملك لو حصل  
بدونه القول لم يحتمل القول وان الموصى له لو مات قبل بيع انتفا قبله على اعتباره في  
تلك المدة ثم نقله في غير القول الاول انك لما عرفت ان القول معتبر في تحقق الملك  
في المالك يجب ان لا يمتنع قبله مطلقا واصنافا القول تمام السببية الموجبة للملك كغيرها  
من العقود الناقلة له والموت شرط في استقال الملك لان مقتضى الوصية لتقليد بعد

فقبل القول لم يمتنع السبب التناقل للملك وان وجد الشرط كما في الملك الناقل  
بالبيع فانه قبل القول لا يمتنع اصلا وان احتجبت الشرط بطلت المعية في صحة  
البيع من جميع الجهات والقبيل انك في قولنا ايضا فالقائل ان المشتكر ان اذ  
جعل ملك الوارث بعد الوصية والموت والوصية هنا موجوده فلا يجوز ما استقال  
متعلقها من الموصى الى الوارث عملا بقوله الموصى له ولا يمتنع على من الميت لا يتناقل  
له ولا الى ملك غير الوارث والموصى له ايضا فاما يبق الا الاستقال الى ملك الموصى له استقالا  
موقوف على قبوله اعتبارا كما سبق من دليله ومع كون القول كاشفا عن سبق  
ملك من حين الموت اعتبارا كما ذكرناه هنا من الدليل وعلى تقدير رتبة تبيين  
بطان الوصية وانما كان لم يكن فيكتفى بالرد عن ملك الوارث من حين الموت  
ولا ينافيه الحكم بما يقال الى الموصى له لان ذلك كان مرعا بالوصية وقدر تبيين  
غيره فلكان هذا الموصى له على تقدير الرد لم يكن موصى به اصلا فاما في دليل  
الاستقال عن الوارث اصلا ولا يخفى عليك ما في هذا الترجيح من التكلفة والعجز  
عن مقاومة دليل الاول وقد اعترض عن غير الاول بكون سببية القول  
بمعنى عدم حصول الملك بدونه وان مدخلت القول في الوصية لبيت فوجبه  
على عدم مدخلتها في خبرها من العتد كالبيع ووجه ضعفها عدم الاستقار اليه  
في بعض المواضع كما عرفت وفي موضع النزاع على خلاف قول السمع ونحوه  
فانه يعتبر في تمام السببية اجماعا واعتبارا في الوصية على بعض الوجوه ومع ما فيه  
من الضعف المذكور يمكن فيه كونه كاشفا ولا يخفى ما فيه وما قد رناه يظهر ان  
المع يمكن ان يكون مختارا وهو الاول لما قد ظهر من قوة دليله ثم نقابل بقوله على دليل  
المع من الاية لا مانع من القول بان نقلها الى الوارث قبل القول لان الوصية له  
خبرها محققا لما عرفت من ان الوصية هي التملك المخصوص الذي لا يتم الا بالاجازة اليه  
ومن ثم كان القول معتبرا فيها وكان الاية في قوله من يوم وصية مشحونة لان اطلاقها  
بمعنى ذلك قبل القول لا وصية فيستقل الى الوارث حكم الاصل ولا يمتنع من ذلك  
ملكه الا بعد القول الموصى له في تحقق الوصية وحكم ما يقال اليه ولا يمتنع في ذلك  
ما قبله بل يمتنع من ملك الموصى له الملك عن الوارث وهو خلاف الواقع فلهذا ذكرنا يجوز











به قطعاً فكلما جئنا مع اننا نعلم ان الموت ليس هو الوجود مطلقاً وانما كان حقيقياً  
على قدر ما يشهد به العقل اليه ان الاعراض في الوصفية تختلف باختلاف الوجودات  
فكل موت الوصفية غير منقطع عن حقيقته بل هو في حقيقته حكاية في حقيقته لا في حقيقته  
وعرفنا ان ذلك من العقول التي لا تتغير في حقيقته لا في حقيقته بل في حقيقته  
على ان سقراط بنفسه يشهد على حقيقته على غير حقيقته بل في حقيقته بل في حقيقته  
على ان في حقيقته الحقيقه وان ثم ذهب جمل ان الوجود الوصفية موت الوصفية بل في حقيقته  
ما تفسد حقيقته الوصفية ام بعد موته بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
لوقبل ان يموت كما يشهد به العقل والاعراض في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ناستدل على ان موت الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
من حازم عن حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
له حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الموتى على حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الروايات السابقة شاهدان ان ذلك مستند الى حقيقته الوصفية بل في حقيقته  
لا حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
مقتضى ان الموت ليس هو حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ما تقدم من كون الموتى على حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الموت وقد كان الموتى بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الميت كما اختاره العلامة اشكال هذا القول من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ما لم يوافق حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
لكل الموتى بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
مورث وهو امر خارجي الكشف والنقل لان الاشكال في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
نقل الميت وسياق حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته

لذلك

في الموتى بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الوقوع وهو حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الاشكال المتضمن كون القول بمرورنا فاذا فرض كون الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
والحال ان الحار والبارد الموتى بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ونفرض كون الموتى بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
له قبل القول بمرورنا فلما يتفق ان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ولا ينقض لان اباه لم يملك وانما استقل ملكه ابتدأ الى الوارث كما استقر اليه  
نعم لو كان من يبعث على الوارث كما لو كان الوارث ابنا والحال ان يبعث على الوارث  
كون الوارث متعدي او بعضه من يبعث على الوارث والحر من لا يبعث عليه كما لو كان  
ابنا ونسب علق من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
كل من يبعث على ان يقول الوارث بوجوب انتقال الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
مطلقاً كما استقر اليه في الاصل الحقيقه عليه ويحتمل على القول بكون القول كاشفاً فانه  
يعتق ملكه من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
استدل الى حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
له والقول باختصاص حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
موت مورثه بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الوارث على القول بالثبوت وقد عرفت سابقاً ان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
موت الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ملك الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الملك الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
لقباً بكون الوارث حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
هذا يمكن ان يكون ولو عرفت احتياطاً على تقدير قول مورثه وهذا غير ضار لان قول  
الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الموارث كما قد عرفت مضبوطاً في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته

لذلك

فان من الحقيقه فانه قبل القول بمرورنا فانه حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
العقل على الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ان كان في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
بمرورنا الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ام بعد وفاته بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
على الوارث لان يكون من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
من الحقيقه وان كان موت الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
على القول بمرورنا بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
العلامة وظهر في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
فلما ان القول بمرورنا بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الميت الحقيقه بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ما بعد وفاته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الولد فيقول ان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ان يكون من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الوارث متعدياً وان قلنا بمرورنا بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
على الكشف وراثاً بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ووجهه واضح لان ثبوت حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
حيث يبعث على حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
موقوف على قول الوارث فلو فرض كوننا وارثاً لاعتبر بقوله ان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
موقوف على قولنا وارثاً فلو فرض بان المعية قول الوارث في الحال لا  
في الحال وقد حصل بقوله ان كان وارثاً والشا في ما يثبت منه مقبول ان كان  
الوارث متعدياً بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
وان كان متعدياً فلا حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
او بعد في الاول لا يثبت من احد مطلقاً لانها لم تدخل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
كالم يدخل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته

شأنه او اخصه في الثاني من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الشك في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
قوله بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
قبل الفقه وقد يكون بعد ما يقع في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ازاد اثبات مطلق الوارث بل في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
معصية فلو فرض بان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
العقود من كون الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
اعتقاداً وفي نفس الامر ما من الحقيقه الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
في الواقع فحكم بالطلاق بالنسبة اليه ان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ان ذكر منه حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
على حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الان قوله وان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
والمراد ان الحقيقه من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
اصل قطعاً والمراد ان حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
يتحقق في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
سواء كان بالاول ولا يبعد الاطلاق في حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
ما لم يثبت من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
على حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
الحكم وهو حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
بعض حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته  
العقود المتروكة من حقيقته الوصفية بل في حقيقته الوصفية على غير حقيقته بل في حقيقته











فانفقوا عطية المتبذرة ومنها انزل المعقود الى تحت يد من لم ينجح في  
وانفقوا وانفقوا وما انزلوا من المعقود وانفقوا على العطية معقودا في نظر  
جول حليها وان لم يكن لفظ الاخذ في الوكالات في مقدم قبول الوصية قبلها وعلى  
العطية معقودا في المعقود بعد الاخذ به بعض فعل معتد به كغيرها من العطايا  
ومنها ان من الغني الرجوع وان لم يحصل القبض من الوصي لم يثبت لم يعقل القبض  
في لزوم الوصية ولو جعلها عطية فلا الرجوع فيها فالحصول القبض من المعقود في  
العطية ومنها ما لا اجاز الوصية وهو لا يملك بالتدبير ان يبيع على المثلث وانفقوا  
الشركة تحت الاجازة بين فعل التفتيد وعلى العطية المتبذرة بشرط مع احتمال  
عدمه بناء على حواشي المحلول وفي التزكرو قطع لعدم الاشتراط والمصلحة على ما  
سوفنا بانها قد فهم عليه ومنها الواعف فوكلا لا مال له سواء او اوصى بفقده واجاز  
الوصية قالوا المعقود لا لا المعقود على المختار فيكون نصيبه على القول بكون الوارث  
للولاء وهو العصبة وعلى الوجه الاخر يكون ثلث الولاء لعصبة الوصي وثلثا لنفسه  
العوارث لانهم بالشرط والاعتاق وحصل تغنيا على هذا الوجه ان يكون الولاء  
للموصي ايضا لان اجازة العوارث على تغني بغيره استلزام عطية فاعقود على الميت  
بأذنه لا عن نفسه وذلك بمعنى ثبوت الولاء للاذن وفيه بعضهم على ان لا يلازم  
من الالبان في اجازة العلق فلفظ ليطابق كونه ابتداء علقق ومنها لو كانت  
العوارث المجزئة من ثلث المستوفى تحت اجازة تزول على زوج الوصي من الثلث على التفتيد  
وعلى العطية متوقف كالمستلزم والاعلام مرجح من القول بالتفتيد واعتبار اجازة  
المخرج من الثلث وظاهره ان الثاني ومنها لو كان الوصية للاحل الوارثين ولا يجوز  
بيها ولا ان وصية فاجاز الوصية فان جعلها تحت تغني فلا رجوع له وان  
جعلها ابتداء عطية فلا الرجوع لانها معتد به معقود الوصية وسفره اذ في التما  
والنفقة والعطية وغير ذلك وصية ان فعل بما رسمه الوصي اذا لم يكن متافكا  
للمشروع هذا الحكم واضح لا مراءى به بالفعل بمقتضى الوصية ونفسه على الاصل قوله  
ولا يرد بان قلل مشيئا بالا حلق كالمشروع والامسفر ومن الوصي الذي لا ينافي  
المشروع بمحصن الا ان من الصنف الوصي لهم والذكور او تفصيل احد الصنفين

على الياض

[illegible]

خالفه في طريق التبرع بل من فضل واراده الحسن ومما وان كانا قد فسرنا بطلانها  
فانما العقيدة والعلم بالوعد وخرج عن قبيل الالمان وجه التعسف بالاشهر  
صحة من التبرع واما من جهة الاعتبار فان المضاربة وان لم تكن تفتقر  
من التبرع على تسليمه مشتملة على منع البطلان على ما لا يخفى من اذنه  
حضرنا اذ كانا مكانا وتقريرنا بالاضرب في الارض التي انتمى الموقع اليها العمل ليعان  
مع عدم التبرع مضافا الى ما لو وصفت بجمعة قليلة لاكثر مدة طويلة لا تحسب  
بسنه وذلك حكم من الوارث من التبرع اصلا وهو باطل واما القول بان التبرع انما  
يملكه العامل على تقدير رجوعه للمعامل مع فلا تفتقر الى ما لو الوارث وان لم يرجع لاجل  
البيع فبينا ان كان جبره باجازه المالك التبرع لنفسه ليكون جميع البيع له يحصل  
الغنيبة على تقدير رجوعه البيع وحصول الرجوع ومن ثم ذهب من ادرك ان الوارث انما يملك  
يكون المال قدر الثلث فادعت اطلاقا لا جبر ورواها في الاصول المعلوم من هذا  
المبارك وبعض المتأخرين ان ابي الحامد في الجهد من الرجوع بالنسبة الى الجاهل المثل بحسب  
من الثلث ايضا ولكن منها وجه والذي يختص به هذه المسئلة ان الوارث ان كان  
مولى عليه من الوارث ماله لا الصغير فالوصية بالمعاري به بطلان محقق مطلقا لان التبرع  
بالصغير واجب على الوصي والحاصل من الرجوع زيادة فائدة والتعرض للثلث غير واجب  
لان الواجب على العامل مراعاة الامن والحفظ وما فيه مصلحة المال والعلم على هذا  
الوجه ما يبرر العقل ولا يلزم مراعاة المدة التي شرطها الوصي بل يرجع ما لو الوارث  
مولى عليه فاذا كان في تفرغ المضاربة لا ينفك عقد من قبل المزارع وقد بدى العمل بها  
عدة لا ترفع حكم التبرع بالوصي وانما بقيد التجديد بطلان التبرع من التصرف فيما  
زاد عليه الا الاستزام بما فيها ولا يلزم من ذلك تبدل الوصية وتغيرها المتغير لان  
تبدلها هو العمل بخلاف مقتضاها وهذا ليس كذلك لانه ما لو وصي بعقد جاز قد  
عوض العامل لنفسه العقدة كل وقت يمكن عملا مقتضاها فلا يكون الغني قبل له  
لوصيه بل عملا مقتضاها وانما قد روي زيادة الحصنة المحبولة للعامل من اجرة  
الشارع ومعه ولا يمكن ان المال بقدر الثلث وان يرد ولا يبرر تفرغ الرجوع بتقدير  
الثلث كذلك وان يرد الماذكره وان كان الوارث مطلقا غير مولى عليه فالهنا يكون

استطاعوا فيه في السنة فاقوا في الاول من ربه ما افتادوا به من جهنم الوصية بالحمار وهو مشهور  
على ان الحمار ومشتاقا عليه بانه ياتى من غير العسل كما قالوا في حق من اشتد في الرغبات انما لي  
اقتصر على الاوتار الحمار وهو مشرق في الرغبات والعسل من الشجر وليس على شجر فقلت اني  
ام ولي بعد وفاء في اني ابيح في مقالتي ان هذا ياكل اكله ويركض على من ياكله فان كان  
البرك ياكله اكله من فقلت على ان هذا السعد الله بعد ذلك ان قسمته عليه فقلت اني  
ما تني معالي ما تني برى ليالي فاستطاع رده واما فاني يمشي ومن الدفاس على كل شجر ورواية  
محمد بن مسلم في الموشق في بني عبد الله السعد الله شيعان في رجل اوصى ان رجل يولده وبه العلم فاذ  
لعدن الوصية ان يعمل بالمال ويكون الربح بينه وبينهم معال لا يفسد من اجلا اياه فاذ ان في كل  
حي ومقتضى الروايتين كون الاول وصفا زاما لا يفي فينا نصريح واما الثاني فيظهر منها كل من  
قوله اوصى بولده فانه الوصية بعد الولد المصغر غير صحيح واطلاق الوصية محمد على الصبي والمهر كثر  
للمهر اطلقا الصحيح الورث الشامل للكلية وشمل اطلاقهم واطلاق الروايتين باذ كان الربح بقدر  
اصرة المال وما اذا كان زائدا عليها بقدر المال واكثر من حيث ان علم اللام ترك الاستقصاء وهو  
دليل القوم عند جمع من الاصولين وهو مضى قال الشيخ ان المقيد بالمت هو المترك يعقل الترتيب  
وليس حاصله انما الربح ما يجرد بقول العامل وسعيه وليس بما يتجر منه كالمقيد من عمل  
الباية والشجر وبغير صاحبه كان اعتبارا من الشئ لمجرد الفرق فان ذلك مما الملك وجده  
متوقع خلاف الربح فاذا ارسل العامل به انما يجرد عن ملك العامل والوارث فملك العامل  
ببعض المورث ولا يلزم فيه حق ولا تنقيح في ذلك فمشتراه بالوارث فيكون محسوب منه فيكون  
تمامها ما لا يملكها انما يتدخل في ملك المورث على تقدير صحة المقاربة والملك الشرائع فاذ  
صح المقاربة كانت الحصص من الربح ملكا للعامل فلا يفتقر المقاربة لا وضاها على المقاربات  
لا على تقدير الفناء وانما يكون النقوت ما زاد على المثلث من المترك تبرعا وذلك  
انما يكون على تقدير زيادة الحصص على اجرة المثلث زيادة على المثلث وكونه من ثمة  
المترك وانما يكون كذلك مع صحة المقاربة لكون الشرائع فاذ المقاربة المقاربة  
لم يفسد الشرائع فلم يحمق الربح فانتقل المقرق في الزاوية على المثلث فاسفل المقصود  
للمضاد فوجب العلم بالصح وقول ادى فرض الفناء وان عدمه هذا اقصى ما وجب  
به النقوت بالصح وفيه نظر فاما من جهة الاجزاء ففي سند الاواري جهلا من جهة







الاصح

فأوردت الرجلين في حكمه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه...

الاصح

فأوردت الرجلين في حكمه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه...

الاصح

فأوردت الرجلين في حكمه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه...

الاصح

فأوردت الرجلين في حكمه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه... فلو كانت الامور في الدنيا على ما هي عليه...







[illegible]

عن الجليلي

[illegible][illegible]

تبرکات

[illegible]

10



35

2

بالظاهر والاصل عدم وطوئته وما يعارض من التناقض الغالب انما هو الولاء لشهر  
استمر تقريبا ما يؤول بغيره كونه موجودا وان كان في غير شهر وان الغالب عليه وطوئ  
محلا بالشهر ومعه ما لو كانت كافية لانفسها بخلافه في مقدمه العبادت خلافا لغيره  
مصدق بان الحاصل السامق متماثل لاصل المقول على الظاهر عند التنازع لا ما يستند  
لأجله فالسليم من باب تعارض الاصل والظاهر في موضوع مرجع الظاهر عليه في بعض  
موادها كما يتفق في نظائره لم يكن بعيدا ان لم يستعمل الاجماع على خلافه وكذا في الخارج  
على عليه المعاد اعلم ان اعتبارا زالم خلافا من زوج وارتد لان المفروض كونها محلا  
وعكس فوضه مع الزوجه الرقيقه الحرة وطول مولاه رقب الولاء وعلى مولاه لو كان مولاه حرة  
ومع للحر ان قول بجواز اشتراط رقب الولاء اما فوضه حلوها من حرة فكذلك لو كان تركه  
غير لان الولي الحر تبعه الولد وعكس على بعد فوضه في حرة موصلة على الغزل بان ذلك انما هو الام  
فان ولده مملوك كما يوجب وان كان الابو حرا في المآلة والحال بعض من محلا الام كما يظهر من تشبيه  
واعتبار حلوها من زوج وحرة وان كان اللفظ مطلقا ولو كان الحرة لغير الام من البهائم  
كما ايضا واستمر وجوده حاله الوصية على الام لان العلم لا يستفيد بولادته فبطل  
سنة أشهر ولا انتفاء وجوده حالها علم تخا وزه العشرة لا اختلاف للبيان في ذكر اختلافنا  
كثيرا والمرجع فيها الى العادة الغالبة لعدم ضبط الشارع عليها كالادعى ونحن العادة  
بالحاصل اجناسه فان لم تكن مقدرا معلوما عاوه والمقدر مقدارنا بزيادة عن ذكرنا  
للحليل وعبرها من البيان في ترجيح فيه الى العادة لابقى الفكر عن انتفاء الشارع وحيث يقع  
الشك في الوجود حاله العادة لا يوجب التحصيل وشكل مع هذا حمل الادعى على المسمى والبيان  
على الغالبة لا يستلزم الكفاية في المقتضى على التفسيرين ولو قال ان كل من في بطن هذه ذكر  
فله دية وان كان انثى فلها دية مع فانه خرج ذكره وان كان له لم يلد وراحم الى ما كان  
كان الذي في بطنها ذكر فله كذا وان كان انثى فكذلك خرج ذكره وان لم يكن له في بطنها انثى  
من المسمى الذي في الاول اغني عن وجود الذكر في البطن ووجود الانثى فيمن غير ان يخص  
في البطن في احداهما فاذا وجد احدها في البطن صدق ان في بطنها ذكر استثنى ما اوصى وان  
كان في بطنها انثى فتصح ما اوصى لها به المعن الشرط جميعا وبزيادة الاخر لا يضر لان الفرض  
انثى لا ياتي في الظرفه لغيره بخلاف الثاني فانه شرط صدق الذكر والآخر في حمل الحمل فقد



























فان العرف لا يسلخ بالحق وهذا المبدأ الذي استلزمه الى اقراره عامه وقد حققنا في القرون  
التي مضت من تاريخه وادراكه منها جيل بعد جيل من ان حقن عظماء هذا العلم انما استلزموا  
من كل جانب او اما بالاعتقاد او بالعلم فانه لم يزل على مستند مما استلزمه وقد حققنا في القرون  
وتنحى الوجه الى الوجود ويستند بالحق والحيث ولو وصفت من حيث ان الوجه ولو لم يكن في ذات  
كانت له في نفسه قد سبق في تحقيق الوجه بالحق في حكم الوجه لعل ولا يملك احد من جوده وسوهم  
ثم جوده حال الوجه شرط لصحته وان لم يكن لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
محتمل من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
ولو وصفت من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
حيث لا يفرق فيكون من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
وانما استلزمنا احتياجه وعن لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
تلقيا للملك في المبدأ الذي استلزمه كما استلزمه في الوجه لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
استلزمنا وادراكه هذا ونظيره في القرون التي مضت من تاريخه وادراكه منها جيل بعد جيل من ان حقن عظماء هذا العلم انما استلزموا

مجموع

بالعلم لا يمكن موت المحقق قبل قبوله وبعد ذلك في الاول واجه لانه لم يزل على مستند مما استلزمه  
فيما هو حقا في القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
ان وارث العلم وهو الامام علي عليه السلام لا وارث له في القول على مستند مما استلزمه  
منه في وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
مع توجهه الى القرون التي مضت من تاريخه وادراكه منها جيل بعد جيل من ان حقن عظماء هذا العلم انما استلزموا  
في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
بطلان من ثم اسفل الى الوارث كان فكما ان وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
ويكون الوجه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
صالح للتفكير في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
منه في وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
وقد كانت اهليته الملك من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
ان يستلزمنا الملك الى الامام تمام سبيل الملك في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
وان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
صرفه اليد من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
فلا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
فلا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
اجره في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
او ثوابه لا يستلزمنا التحدث عليه في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
لا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
تحدث لينا وادراكه هذا ونظيره في القرون التي مضت من تاريخه وادراكه منها جيل بعد جيل من ان حقن عظماء هذا العلم انما استلزموا  
الشرع في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
مترعان والمخالفين والاولى واستلزمنا القرب القرب وادراكه هذا ونظيره في القرون التي مضت من تاريخه وادراكه منها جيل بعد جيل من ان حقن عظماء هذا العلم انما استلزموا  
القرب في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
الاجاب عن علمهم من لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه

من سبيل ما بعد الله عز وجل من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
ولا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
مراتب الى حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
مراتب الى حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
والابوين في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
اقرب الى حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
بطلان من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
من العلم ابعاد لان حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
مع وجود الاقرب لا يستلزمنا حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
الاصح الاول وصفت من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
الاربع وهو حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
له وقبله لان السبيل الى حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
احسن الاحباب في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
على ان الاقرب من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
على هذا الوجه وان كان اهل العلم لا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
ما دون الوجه من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
بعد موت وولاية الوجه لا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
والعلم لا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
ولا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
حقيقا اذا كانت في حقه على القول على الوجه من وجه الى وجه الوجه في حقه على هذا انما استلزموا  
ورجح لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
تابعه لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
يظهر الفرق بين الوجه والوجه من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
الوجه لا يفرق من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه  
الفرق بين الوجه والوجه من وجهه من حيث هو من الوجه ان لم يكن في حكمه مستقرا لعل في حكمه مستقرا لعل في حكمه

لان هذا



















السادس عشر  
الاحد عشر

كانت بالرجوع والطايط ان يعين في الي الوارث ويجعل لاحدهم اذا اوصى له مثل نصيب  
احد ومثله وغيره لا بد من الثلث اجابا واغلبن في تقديره قالوا نعم

نصيبا بقصوره وان في سواها نصيبا لداود بن ابي امارته واستيفان لمخبره ولا خازنا ولا غيرهما  
والذي يكون على حكم الابوة الجيئة من سواها ولا يدرى ان في غير ذلك من الامور غير المضمين

طابق



[illegible]

على هذا المقدر من غير عمل الا بالانوار وببعض هذه الوصية كما تقرر هذا هو الواجب على كل من  
يطلب هذا العلم لا ينبغي ان يترك في ذلك غير ما ذكرنا من كونها على كل من الواجب على كل من الواجب  
او يفتقر الى غير هذا والارث وجهان احدهما حمل الواجب على كل من الواجب على كل من الواجب  
قد ظهر ما قررناه فان في باب الواجب على غير هذا والارث وجهان احدهما حمل الواجب على كل من الواجب  
ببعضه وجهته بالجميع الثاني حملها على النفس كما لو قال مثل يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب على  
المقتصر حملها على غيره وهو ان يترك هذا حمل الواجب على كل من الواجب على كل من الواجب  
به يكون نصا على تركه مع ذلك من حمل الواجب على كل من الواجب على كل من الواجب  
نفسه الذي هو كذا يدعى جميع الترك والنقل انما لا بد من حيث انما يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب  
اولا ان يحملها على نفس الواجب او على البطالة على قدر ما هو على كل من الواجب على كل من الواجب  
الثاني يظهر من كل ان مجرد البطالة على قدر ما هو على كل من الواجب على كل من الواجب  
ايضا بل الواجب فيه ما قررناه سابقا وعكسه فالحال لا بد من جميع الترك لا يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب  
ما شارك الوصي له الولد وما حققناه يظهر ان كل من حمل هذه الوصية على المثلثة والاعيان اربعة  
احد امرئ ولا يحقق من غير هذا بل لا بد من جميع الترك والذي يتخذه في المسئلة ان يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب  
هذا نفس حقيقة يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب على كل من الواجب على كل من الواجب  
اذا انحصر الواجب فيه كونه نصا على جميع الترك كما لو وصيه بجميع الترك وان قصد به كون الوصي تركها  
للايمان في نفسه يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب على كل من الواجب على كل من الواجب  
من غير ان المقتصر على نفسه يكون موصيا غير الترك كما حققناه واعلم ان المقتصر على نفسه في  
شراجه ان يقتصر في المسئلة قولان احدهما البطالة والثاني في الجمل على كل من الواجب على كل من الواجب  
لوا هو له مثل نصيب وذكرنا ان احتمال الثالث وهو حمل على الواجب بالجميع يقتضيه ما تقرر في  
احد وهذا صحيح عند فان هذا الاستحسان الساتر لم يذكرنا ان مقتضى فضل الاعيان لا يكون مفكورا  
قائلا في الجمل بعد ان نقل في المسئلة قولين البطالة ومقتضى الواجب ويكون بمنزلة ما لو وصي له نصيب  
انه ما هذا لفظ والمقتصر الاول انما وصي ما هو مقتضى الاين من جملته كما هو حال يدعى ان اخيه الغرضون  
بان لا يفتقر الى ان لا يترك هذا حمل الواجب على كل من الواجب على كل من الواجب  
لم يكن الواجب باطلا انتهى وهذا كما تقرر في غير ما قدم من انما قبله والحق والحق المثلثة اربعة بالجميع  
ما يقتضيه لا يكون مفكورا والاحد وقالة التذكرة اذ الوصي له نصيب وايضا فان حضر المثلثة الواجب

من ثانياً وارسى عن القول له انما استعسر وهو جازية ارجه وحقيقته ثابتة مشروطة بالاجازة  
 اذ لو كانت غير مشروطة وقفت على الجازة وهو حاصل من ان العشر من مائة من السدس من مائة السدس  
 والاعشار من مائة العشر اذ لو كان السدس ينجح ما سبق وارجح من ان اجازة في نصيبه  
 من سلك الاجازة معناه بالوجه في سلك العشر ومن اراد ان نصيبه من سلك العشر هو ما في نصيب  
 سلك الاجازة ففي اجازة التبعة يكون الاجازة والى عشر هو المصلح من نصيب تاليد وعشر في نصيب  
 عشر ومن هذا المصلح من نصيب اربعة في خمسة والى ما في وهو ما به وما تسد للوصف ومع اجازة الزيادة  
 جميع دون التبعة يكون الحق ستة عشر من مائة اربعة في اربعة والى ما في وهو ما به وما تسد للوصف  
 وقاوت الوصف له فلو اجازة ما كان له وجازة على نصيبه من الاجازة وهو مستقيم وادخا في الاجازة  
 نواحي الاجازة في نصيبه ولو قيل ان تاليد الوصية الاجازة نصيبه بمقتضى قوله تعالى وتكون  
 اوصى مثل نصيبه وهو ما مشى القول بالاطلاق للسبع معللاً بما ذكره من ان الاجازة وصية مستحقة الولد  
 فكأنه قال لو قال فلان اوصى ابنه او ابنته او اخاه او اخواته او اخواته او اخواته او اخواته او اخواته  
 على ان يكون له ولا يكون له نصيب حتى يسد له الوصية لان الابن لا يكون له نصيب في قولنا  
 من بعد وصية يوصي بها او دين وان لم يطلها لان له كل احد من التبعة فان ان تطلها نصيب  
 اقتضت حجة ان لا يكون له نصيب ما ذكره وكذا ان ثبت نصيبه لا انتفاء سلك الوصية فان  
 نصيبه ووجه ما اخبره من العدم الصريح ان لا يكون له نصيب لان حقيقته وانما يصير له نصيب بعد موت  
 مورثه فاضافة نصيبه اليه حال الوصية مجاز في كون جميع الترك كقوله قال جميع الترك لفلان التي  
 هي نصيب ابني اوصى من كونها ثابته وهو من غير مزاملة من وصية ولا عياد وهذا المعنى وان كان  
 مجازاً لا ان لا يكون له نصيب حتى يحل عليه حتى يملك بقدم الحصة على الاجازة لا انتفاء حصة  
 التبعة كون الوصية نفس نصيبه ولا نصيبه لمكون الوصية باطل نظر الى ان الحق على الحقيقة لا ينفك  
 مثل هذا واراد في قوله اعطوه مثل نصيب ابن فان ابنه لا نصيبه لان حقيقته وانما الحصة عليه  
 مجازاً سابق لا تصرف في استعماله بل بالعلم من القسط غيره وبالجملة فان كناية عن جميع الترك لا نصيبه  
 كون مستحق العوارض من بيتا ومن الكلام مجازاً به من كون الوصية مستحقة الولد ليعلم ان الترك كناية  
 وقرينة من وصية بل ان ابنه من نصيبه في ما ثبت فان دار ابنه لائق الوصية في خلاف الترك ان يكون  
 نصيب ابنه لو لم يخلف غيره ولو لم يكن في حقه فان الترك حال الوصية لمكون الوصية وان كان في خلاف  
 بها حق ابنه على وجهه اضافة نصيبه اليه بدل الوصية بطريق المجاز وكذلك ان يكون في حقه

[illegible]























العصب والاربع العظام بها واما كونه مائلا وملا خطا لا يصلح بعينه فهو حسن ان ارد المراد  
على خلافه ولا ينقطع واما دعوى الملائكة من انهم لم يزلوا في سكون رايها من  
صحتها عينا لا من موتها على احوال الاربعة والاربعان فيكون الربا شفا عن الصحة  
والزوم كصحة النفس والى الموت كاشفا عن النار اذ الملائكة المورثة واسلم انهم لم يزلوا  
في حق للملك لمزوم هذه الصفات من كون المرض حقيقيا وعدمه وانما يتعلق الى الحق على تقدير  
الوفاة فيه ولا بد من الاشارة الى المرض الذي يحققه وقوف التسليم على الملك مقول  
كل من لا يجهل من الموت غالب في حق الموت حتى يكره الدال على تحريك في الاعتقاد  
الاصلي بتوليد شدة الاحتراق وذهاب الرطوبات واستقرار الحرارة ولا يمتنع عنها الحقيقة غالب  
والصلح هو حجة الربية بلزومها حتى رقيقة وتاخذ البدن منه في التفتت والاصح ان روي  
حكمي في التفتت فيه اقول ان الله احد ما لا يزل يحرق مطلقا لا زمانا ولا يعلم صاحبه غالبا الا ان  
يخفى عنه الموت عاجلا فيكون بمنزلة الشيخوخة والى ان في استنهاه يحرق في التفتت لان  
موتة تنطق وان يتبدل ولا يفتي في حقه الموت عاجلا فاذا التفتت فيه ومنهم من عكس الملامح اختار  
كونه يحرق مطلقا وفي الحقيقة المرح في ذكره الى قوله الا طبيا واهل النجاسة لا يفتت ولكن  
ما ذكره العقلاء من احوال الاطباء فلا يرد انها ليست من المسائل العقليه لانه العقيدة فيسقط النقل  
ذكرها ليرتب عليه الحكم وقوف الدم فذلك الدم القاهر وهو شاحل لا يخرج من العروق بالحق  
والنخاع والسعال والاحتراق من الان في المرحا واحدا من المعدن بالبرز وليس في هذا الاستسباب  
فهو بل بعينها كالحرق مع الاسهال ومن الغم سبب الرب والرحا في الدائم ويخبر ذلك  
ولا ورام السوداوية والدموية كل واحد من الاربعة جنس تحت انواع من الامراض منها ما يحرق  
ومنها ما ليس يحرق فاعلم ان تحقيره في هذه الامراض ايضا يجوز بل في بعضها عجزه من الفقهاء  
ولا يسهل الفتن والذي ياربع دهنه او برز اسودا فيلعل الارض وما شاكله يمكن  
ان يوجد حقيقته في كل المذكور في اقسام السهال فان لم اقسام يحرق غير ما ذكره كالسهال  
المؤثر الذي لا يمكن معه ولو ساعه ولو كان مع حرق وهو الخراج منه وجع بالقدح  
وما كان مع حرقه ويمكن عوده الى المذكور من الامراض المحرقة في لم يثبت فيها ما ذكره في الامراض  
وعلا سببها بالبرز كحرق يوم الاحرار غريبة تنبعث من القلب الى الاعضاء فان لم يكن  
عن مرض وسعلت بارز الابدن لا يخالطه ولا يعضها في حق نعم وهي خدش من اسباب

المحرق على العروق حيث يكون القبول معتبرا في حق المرض خلافا للوصية فان قيل  
المحرق في حق الموت المقدم ان اعتبارها وانما في حق الموت في حال فبعضها وانما في حال  
والوصية في حق الموت فيكون حرقه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال  
المحرق فيها كما هو صريحه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
خلافا للوصية فانها معلومة بالموت وعدم النظر ليس شرط في صحتها كما انها معلومة على  
من الملك عن الاجماع حيث يفتت على وان تخرت عنها لفظا خلافا للوصية ولا يفتت في  
البعث وغيره عندنا خلافا لبعض العامة حيث قد مر لتعلق حق الدرع به وحق الادبي وقوة تليق الله  
ولقد ذكر في ملك الغير لا انما لا يزم في حق المعطي والوارث معالج بقدر البر فانه يلزم لو اذن  
المحرق في خلاف الوصية والفرق بين هذا وبين الاول اختصاص الاول بالحق ولو في حال المرض  
وهذا وبالوارث على تقدير البرز وله ما في حق المتبرع عليه حيث يكون البرز في حاله ما في حق  
الوصية وينبغي ان يفسر من حيث الخلاف وانما اشتركا في الحكم المختار وهو انه في حق  
الاول فالاول في المعالج لما خلافا عندنا واما في الوصية فقد تقدم خلاف الشرح من الحشر في حق  
وان فاحش اذا باع كرام طعام فمترسفة دناير وليس لرسوا بكرد في قبته لانه في اياه  
هنا يفتت فركه في حق الموت فلو روي في الوصية كان راي الوصية في تحريم ان يرد على  
الوصية بل كرهه ويرد على المشتري ملكه كره فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
لذلك في حق الوصية فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
محمود من الملك ومن حلقها الحيا فاذ باع حيا به فلم يخرج الحيا به من الملك فبعضها وانما في حال فبعضها  
بطل البيع فيها زاد من الحيا به على الملك فلا يزم بين ما في حق البيع وقد انفتح فيها اذا قيل  
الى حق البيع للمزوم المتصرف في اذ دخل الملك والى الانفس في البيع لانه عقد صريح من اهل  
في فخره كما ان يكون العوضان مبيع من امل والثاني ما في حكمه في المسلم الثامنة وان كان يرد  
لم يمكن الحكم ببيع البيع فيها بالبرز خاص من المبيع وفي هذا راي السليمان في البطلان في الزايد  
للمزوم البرز لا يعلل بكونه العوض الواصل الى المرض بيا وي يفتت قبته ما باعها بغيره في حق  
المتبرع فلا يشرع في حق الموت من النصف الاخر مقدار الملك وانما يفتت اليه في وهو السدس  
لزم البرز لا يكون قد ربح السبعة خمسة اسداس كره فلا يرد من رعاية المطالبه من العوضين  
في المقدار مع اتصال قدر الملك والعوض الى المشتري فالطريق الى التحصيل ان يبرز الملك

بأدبه كغيبه وفتح وسير وكثرة نوم وهم وعلم وفتح وكثرت في كل ولا يشترط في حق الموت  
ان يتبينها واحدا بل يجوز ان يتبينها من يوم الى يوم والوصية من مائة او غيرها  
المراد بالمراد في المار كان فاشفا عن النار اذ الملائكة المورثة واسلم انهم لم يزلوا  
في حق للملك لمزوم هذه الصفات من كون المرض حقيقيا وعدمه وانما يتعلق الى الحق على تقدير  
الوفاة فيه ولا بد من الاشارة الى المرض الذي يحققه وقوف التسليم على الملك مقول  
كل من لا يجهل من الموت غالب في حق الموت حتى يكره الدال على تحريك في الاعتقاد  
الاصلي بتوليد شدة الاحتراق وذهاب الرطوبات واستقرار الحرارة ولا يمتنع عنها الحقيقة غالب  
والصلح هو حجة الربية بلزومها حتى رقيقة وتاخذ البدن منه في التفتت والاصح ان روي  
حكمي في التفتت فيه اقول ان الله احد ما لا يزل يحرق مطلقا لا زمانا ولا يعلم صاحبه غالبا الا ان  
يخفى عنه الموت عاجلا فيكون بمنزلة الشيخوخة والى ان في استنهاه يحرق في التفتت لان  
موتة تنطق وان يتبدل ولا يفتي في حقه الموت عاجلا فاذا التفتت فيه ومنهم من عكس الملامح اختار  
كونه يحرق مطلقا وفي الحقيقة المرح في ذكره الى قوله الا طبيا واهل النجاسة لا يفتت ولكن  
ما ذكره العقلاء من احوال الاطباء فلا يرد انها ليست من المسائل العقليه لانه العقيدة فيسقط النقل  
ذكرها ليرتب عليه الحكم وقوف الدم فذلك الدم القاهر وهو شاحل لا يخرج من العروق بالحق  
والنخاع والسعال والاحتراق من الان في المرحا واحدا من المعدن بالبرز وليس في هذا الاستسباب  
فهو بل بعينها كالحرق مع الاسهال ومن الغم سبب الرب والرحا في الدائم ويخبر ذلك  
ولا ورام السوداوية والدموية كل واحد من الاربعة جنس تحت انواع من الامراض منها ما يحرق  
ومنها ما ليس يحرق فاعلم ان تحقيره في هذه الامراض ايضا يجوز بل في بعضها عجزه من الفقهاء  
ولا يسهل الفتن والذي ياربع دهنه او برز اسودا فيلعل الارض وما شاكله يمكن  
ان يوجد حقيقته في كل المذكور في اقسام السهال فان لم اقسام يحرق غير ما ذكره كالسهال  
المؤثر الذي لا يمكن معه ولو ساعه ولو كان مع حرق وهو الخراج منه وجع بالقدح  
وما كان مع حرقه ويمكن عوده الى المذكور من الامراض المحرقة في لم يثبت فيها ما ذكره في الامراض  
وعلا سببها بالبرز كحرق يوم الاحرار غريبة تنبعث من القلب الى الاعضاء فان لم يكن  
عن مرض وسعلت بارز الابدن لا يخالطه ولا يعضها في حق نعم وهي خدش من اسباب

في هذا القول فحقن الشرح في كل كره في حق الموت في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
اربعه دناير دينايران في حق الموت في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
خسعة دناير منها في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
العوضين المشتري في البرز في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
الحيا به من ملكه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
الباقي في حق البيع في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
البرز دناير كان ثلثها في حق البيع في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
كولم يرد في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
البرز يفتت كرهه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
معهم سنة دناير وبقا مع المشتري من كرهه يفتت في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
نصف كرهه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
وهي مقدار راي التركة وطرفه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
سيفاسته فاذا فاسد الملك اليها وهو لشد دناير كان نصفها في حق البيع في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
وتسرع في ذلك ما على من المقلد واعتبر في الطريق واعلم ان هذه المسألة دورية لا تفتت في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
المبيع على معرفته قد التركة لاشكالها على الحيا به ان لا يخرج الامن الملك فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
على قدر مجموع التركة مع معرفته قد مجموع التركة مع معرفته قد مجموع التركة مع معرفته قد مجموع التركة مع معرفته  
المن متروكة في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
متروكة في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
ويجوز كل منها على صاحبه الا ان كان في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
منها طرفة الجرح وانما على صاحبه في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
الكره ليدل على البرز في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
وذكر في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
شي في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
ونصفها في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها  
فرضاها في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها وانما في حال فبعضها







بعضها من الثمن وكما لو اشترى شقة ما وثبا آخر فاخذ الشقة الشقة كان المثل  
ياخذها في نفس من الثمن وكذا لو اشترى شقة ما وثبا آخر فاخذ الشقة الشقة كان المثل  
من المبيع بغير من الثمن واجابنا سحنا السحنا بغير من الثمن بانه في التنازع فيه في الشغل  
العقد بل مع وهب من الميراث كما تقدم وهذا ليس بشيء متبعا لعل الميراث به فلا ساء او غيره  
وبين ما مثله العلامة في الصور كلها لان ذلك مع محض ولا اعتداد بالوفاق المتعقب فيكون  
بما يلزم في الجواب نظر لمع اشكال العقد المذكور بل مع وهب بالاستقلال وانما هو مع بلزوم  
ما هو حكم الميراث ليس له في ذكر البند اذ ليس هناك الا الاحتياط والقبول للفران ما عقد  
المع ولا يلزم من لزوم ما هو كالميراث ان يتخلف عن المبيع مقتضاها وهو مقابلة المبيع بالمعيب  
واما ما ذكره من ان فقهية العقد ملك المشتري للمعيب ما بين وانما يتخلف الحكم في الزايد بل في  
القصر في الزايد بل العقد من الاستحلال باصالة اللزوم فبما خرج عن قدر الضرر وقران  
البطلان في قدر الزايد بلزوم مقتضى المعاوضة البطلان في مقابل من الثمن كما هو مع البطلان  
الاصل فيسقط اللزوم بالنسبة الى مجموع الثمن وحجنا بالعلامة اخرى فمقتضى الحكم كما في الروي  
بعينه وجميع ما قرناه من الحساب ان هنا فان العبد المذكور قد بيع بنصف قيمته كسبع  
الكر المساء وواحدة ثمانية مئة مئة وعلى قول المثل لا اشكال في المثل ولا دور والظاهر على  
طريق المثل في البيع المتبذل على الميراث اذ المثل من مبيع ان سميت الثمن وثلث التركة التي بقيت  
فمقتضى المبيع في مقدار تلك النسبة ففي فرض الميراث ان نسبت الميراث هي الثمن وثلث التركة وهي  
ثلث قيمة العبد وهو ستة وستون وثلثان الى مجموع قيمته وهو مائتان كان المجموع خمسة اصداس  
فبيع المبيع في خمسة اصداس تملك الثمن ولو كان العبد مائة وثلثا به نسبت الميراث الذي هي  
الثلث وثلث التركة وهو مائة اصداس الى مجموع قيمته يكون ثلثها فبيع ثلث مجموع الثمن وعلى  
هذا وطريقه على القول المختار كما هو في الروي بان يسقط الثمن من قيمة المبيع وتسب  
الثلث الى الباقي فبيع المبيع في قدر تلك النسبة ففي المسلم المفروضه اذا سقطت الثمن وهو  
مائة من قيمة المبيع ونسبت الثلث وهو ستة وستون وثلثان الى الباقي من القيمة وهو مائة يكون  
ثلثه فبيع المبيع في ثلثه بثلثي الثمن وفي فرضنا من كون العبد مائة وثلثا به مع بيع ثلثها  
تسقط الثمن من قيمة مائتين تسب الثلث وهو مائة اليه يكون نصفه فبيع المبيع في نصف  
العبد بنصف الثمن وهكذا اجعل الضابط في تلك المسلم الميراثية وتب عليه ما ثبت من القروض

وان اردت تقرير مسألة العبد الميراثية للثمن فقلت في فرض الميراث مع المبيع في ثمن من العبد ثمن  
الثلث هو نصف ما حج من العبد فمقتضى ثمن الميراثية بنصف الثمن فيجب ان يكون للورثة مثله  
وهو ثمن وقد جعل الميراث ثمن بنصف ثمن مقتضى ثمن الميراثية بنصف الثمن فيجب ان يكون العبد فيسقط  
فيه المبيع فيسقط في مقابل ثمن الميراثية وهو ما حج من العبد فيكون العبد في قدر ثمنه وثلثه فالتب  
فيه المبيع ثلثا وثلث في المسلم المفروضه فيها حصة العبد ثلثا به مع المبيع في ثمن من العبد ثمن  
الثلث هو قدر ثلث ثمن الميراثية فقلت في قيمة العبد فالحال به بثلثي ثمن وهو ما زاد على قدر  
الثلث ما حج فيه المبيع من العبد فيجب ان يكون العبد في قدر ثمن الميراثية بنصف الثمن فيجب ان يكون العبد في قدر  
ثلث ثمن الميراثية يكون العبد في قدر ثمن الميراثية بنصف الثمن فيجب ان يكون العبد في قدر ثمن الميراثية بنصف الثمن  
قد رخص فقيمة العبد فالتب في نصفه ويرجع اليه نصف الثمن والورثة النصف الاخر ونصف الثمن  
وذلك نصف الميراثية وان شاذ فخرج عن قدر الضرر وان شاذ فخرج عن قدر الضرر وان شاذ فخرج عن قدر الضرر  
العوض عن السدس كان الورثة بالخيار من الاقتناع والاجابة لان قيمته في الميراثية هذا الحكم  
ثابت على القولين لتحقيق نصيب الميراثية وانما يكون للمشتري الخيار اذا لم يكن عالما بالمال  
وهو ان الباع مرضع ومن حكم الميراث وقوف ما زاد من بيعه الى الثلث حيث اشتمل على الميراثية  
فلما كان عالما بهما فلا خيار له ولا جعل احدهما حصة فله الخيار لتحقيق الميراثية بما يجب الفسخ  
حاشا هو ان يركب من مجموع ولم يعلمه واما عدم وجوب كل منهما ما لا لاخر بالمعنى فظاهر  
اذ لا يجوز ارجاع بيع ماله لاجل جعله الاخر الا في مواضع مخصوصة وليس هذا منها  
اذا اعتقها في مرض الموت وتزوج ودخل بها مع الحق والعقد وورثت ان خرجت من  
الثلث وان لم تخرج فدخل ماهر من الخلاق اذا اعتق الميراثية امته وتزوجها وجعل مهرها  
عتقها ودخل بها مع المبيع فخرجها من الثلث وهو خارج فان لم يخرج من الثلث بان كانت  
ميتها مائة دينارا مثلا ولم يخلف سواها يعني على بغرة من ثمن الميراثية من الاصل والثلث  
فعل الاول ومع الجميع ايضا ويرث على الثاني بعق ثلثها ولا تراث بطلان الثلث  
لان الميراثية لا يتبع بعض وهل لها ثمن من نفسها باعتبار الوط اعتدل لعدم لان الميراثية  
لها عوضا خارجا عن رقيبتها وقد صارت الورثة فلا تراثية باستيفاء الميراثية  
بغير عوض ويحتمل ان يكون كالميراثية وسببا في تثبيت الميراثية من غيرها بغير ثمن



